قواعد عند المفسرين 9

قواعِدُ المَعرفَةِ والنَّكِرَةِ عِندَ المُفَسّرين

إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني

قواعدُ المَعرفةِ والنَّكِرَةِ عندَ المُفَسِّرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَن أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَن أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء التاسع من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، وهذا هو الجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالمعرفة والنكرة عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى ست وعشرين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: المعرفة والنكرة في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى المعرفة والنكرة في اللغة

المبحث الثاني: معنى المعرفة والنكرة في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعدُ المعرفة والنكرة عند المفسِّرين، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في مسوغات الابتداء بالنكرة

المبحث الثاني: قواعد في النكرة والحال

المبحث الثالث: قواعد في النكرة والعموم

المبحث الرابع: قواعد عامة في المعرفة والنكرة

.....

القواعد:

المبحث الأول: قواعد في مسوغات الابتداء بالنكرة

١. قاعدة: (مِن مُسَوِّغَاتِ الابتداءِ فِي النَّكِرَةِ أن يَكُونَ المقامُ مقامَ تَفصيلٍ)

٢. قاعدة: (مِن مُسَوِّغَاتِ الابتداءِ فِي النَّكِرَةِ أن يَكُونَ دعاءً)

٣. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى اعتمدَت على نفيٍ ساغ الابتداءُ بها)

٤. قاعدة: (يَصِحُّ الإخبارُ عَن المبتدأِ النَّكِرَةِ لأنَّه تَخَصَّصَ بالصِّفَةِ فقَاربَ المَعرِفةَ)

٥. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى كَانَ خبرُها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ تاماً وقُدِّمَ عليها جازَ الابتداءُ بها، ويكون تقديمُ الخبرِ حينئذٍ واجباً لِتصحيحِه الابتداء بِالنَّكِرَةِ)

المبحث الثاني: قواعد في النكرة والحال

٦. قاعدة: (إن جئتَ بالنَّكِرَةِ بعد المعرفةِ نَصَبتَه عَلَى الحالِ)

٧. قاعدة: (إذَا وُصِفَت النَّكِرَةُ سَاغَ إتيانُ الحَالِ مِنهَا)

٨. قاعدة: (قد تَأتِي الحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ لاعتمادِهَا عَلى النَّفي)

٩. قاعدة: (مِن مُسَوِّغاتِ مَجيءِ الحالِ مِن النَّكِرَةِ: وقوعُ الحالِ جملة مُقترنة بِالواوِ)

١٠. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى أُضيفَت سَاغَ مَجِيءُ الحَالِ مِنهَا)

المبحث الثالث: قواعد في النكرة والعموم

١١. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِياقِ الدُّعَاءِ يُرَادُ بها العُمُومُ)

١٢. قاعدة: (النَّكِرَةُ إذَا تَعَلَّقَ بها فعلُ الأمرِ أفادَت العُمُومَ)

١٣. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفيِ تُفِيدُ العُمُومَ)

١٤. قاعدة: (أل المعرفة تأتي لِلعهدِ وتأتي لِلجنسِ مراداً به الماهيَّة ولِلجنسِ مراداً به جميع أفراده التي لا قرارَ لَهُ في غيرِها، فإذا أرادوا منها الاستغراقَ نَظَروا فإن وَجَدُوا قرينةَ الاستغراقِ ظاهرةً مِن لفظٍ أو سياقٍ اقتنعوا بصيغةِ المفردِ؛ لأنَّه الأصلُ الأخفُّ، وإن رأوا قرينةَ الاستغراقِ خفيةً أو مفقودةً عدلوا إلى صيغةِ الجمعِ لِدلالةِ الصِّيغةِ على عدةِ أفرادٍ لا على فردٍ واحدٍ. ولما كان تعريف العهد لا يتوجه إلى عدد من الأفراد غالبا تعين أن تعريفها للاستغراق)

١٥. قاعدة: (إضافةُ أفعل التَّفضيلِ إلى النَّكِرةِ تكونُ لِلجنسِ فتُفِيدُ الاستغراقَ)

١٦. قاعدة: ((لَا) إذَا دَخَلَت على النَّكِرةِ دَلَّت على نَفي الجِنسِ، وإذا بُنِيَ الاسمُ بعدها على الفتح كان نفيُ الجنسِ نصّاً، وإذا لم يُبنَ الاسمُ عَلَى الفتحِ كانَ نفيُ الجنسِ ظاهراً مع احتمالِ أن يُرادَ نفي واحدٍ مِن ذلك الجنسِ إذا كان المقامُ صالحاً لهذا الاحتمال)

المبحث الرابع: قواعد عامة في المعرفة والنكرة

١٧. قاعدة: (الجُمَلُ نَكِرَاتٌ)

١٨. قاعدة: (الجُمَلُ بَعدَ النَّكِرَاتِ صِفَاتٌ، وبعدَ المَعارِفِ أحوالٌ)

١٩. قاعدة: (إذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلتَ المَعرفةَ مُبتدأً والنَّكِرَةَ خبراً)

٢٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (مَا) كافَّةً بَعدَ (رُبَّ) لِيَحسنَ بَعدَها وُقُوعُ المعرفةِ والفِعلِ)

٢١. قاعدة: (المعرفةُ إذَا أُعِيدَت معرفةً كانت الثَّانيةُ عينَ الأُولى، والنَّكِرَةُ إذا أُعِيدَت نَكِرةً كانت الثَّانيةُ غيرَ الأُولى)

٢٢. قاعدة: (موضعُ دخولِ ضميرِ الفصلِ إذا كانَ الخبرُ معرفةً أو ما أشبهَ المعرفة)

٢٣. قاعدة: ((كَافَّة) فِي لُزُومِ النَّكِرَةِ نَظِير (أجمعين) فِي لُزُومِ المَعرفةِ)

٢٤. قاعدة: (الأصلُ فِي (غَير) أنَّه نَكِرَةٌ وَإِن أُضيفَ إِلَى مَعرفَةٍ لِأَنَّه لَا يَدُلُّ على شَيءٍ معيَّنٍ)

٢٥. قاعدة: (لفظُ (مِثل) لا تُعَرِّفُهُ الإضافةُ إلى مَعرِفَةٍ)

٢٦. قاعدة: (اسمُ الفاعلِ إذا كانَ بِمَعنَى الحالِ والاستقبالِ كانَ الانفصالُ مقدراً فِيهِ فيبقَى نَكِرَة)

الفصل الأول: المعرفة والنكرة في اللغة العربية

المبحث الأول: معنى المعرفة والنكرة في اللغة

(والنكر: الدهاء. والنكر: نعت للأمر الشديد، والرجل الداهي. يقال: فعله من نُكره، ونكارته. والنكرة: نقيض المعرفة. وأنكرته إنكاراً، ونكرته لغة، لا يستعمل في الغابر، ولا في أمر ولا نهي، ولا مصدر. والاستنكارُ: استفهامك أمراً تُنكِرُهُ، واللازم من فعل النُّكرِ المُنكَرِ: نكُرَ نَكارةً. ورجل نَكِرٌ، ورجل مُنكرٌ: داه ورجال مُنكَرون، ويجمع بالمناكير أيضاً، ولا يقال في هذا المعنى: رجل أَنكَرُ.

والتَّنَكُّر: التغير عن حال تسرك إلى حال تكرهها. والنَّكيرُ اسم للإنكار الذي يعنى به التغير. والنَّكرِة: اسم لما يخرج من الحولاء وهو الخراج من قيح أو دم كالصديد، وكذلك من الزحير. يقال: أسهل فلان نَكِرةً ودماء، وليس له فعل

مشتق. ومُنكر ونكير: ملكان يأتيان الميت في قبره يسألانه عن دينه. والنكر: المنكر) [1].

(عَرَفت الشيءَ مَعرِفَةً وعِرفاناً. وأَمرٌ عارفٌ، معروفٌ، عَرِيفٌ. والعُرفُ: المعروف. قال النّابغة:

أبَى اللهُ إلا عَدلَهُ وقَضاءَهُ ... فلا النُّكرُ مَعروفٌ ولا العُرفٌ ضائع

والعَريفُ: القيّم بأمرِ قومٍ عرّفَ عليهم، سُمّي به لأنّه عُرِفَ بذلك الاسم. ويوم عَرَفَة: موقفُ النّاس بعَرَفات، وعَرَفات جبل، والتَّعريفُ: وقوفهم بها وتعظيمهم يوم عَرَفَة. والتعريف: أن تصيب شيئاً فتعرفه إذا ناديت من يعرف هذا. والاعترافُ: الإقرار بالذّنب، والذلُ، والمهانة، والرضَى به. والنفسُ عَرُوفٌ إذا حُمِلَت على أمرٍ بسأت به، أي: اطمأنَّت.

والعَرفُ: ريحٌ طيّبٌ، تقول: ما أطيب عَرفَهُ، قال الله عز وجل: عَرَّفَها لَهُم، أي: طيّبها.

ويقال: طار القَطا عُرفاً فعُرفا، أي: أولاً فأولاً، وجماعة بعد جماعة. والعُرف: عُرفُ الفَرَس، ويجمع على أَعرَاف. ومَعرَفَةُ الفرس: أصل عرفه. والعرف: نبات ليس بحمض ولا عضاة، وهو من الثمام. قال شجاع: لا أعرفه ولكن أعرف العرف وهو قرحة الأكلة، يقال: أصابته عُرفة) [2].

و(العَينُ وَالرَّاءُ وَالفَاءُ أَصلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَتَابُعِ الشَّيءِ مُتَّصِلاً بَعضُهُ بِبَعضٍ، وَالآخَرُ عَلَى السُّكُونِ وَالطُّمَأنِينَةِ.

فَالأَوَّلُ العُرفُ: عُرفُ الفَرَسِ. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَتَابُعِ الشَّعرِ عَلَيهِ. وَيُقَالُ: جَاءَتِ القَطَا عُرفاً عُرفاً، أَي بَعضُهَا خَلفَ بَعضٍ.

---

(1) . باختصار من: العين للخليل ٥: ٣٥٥.

(2) . باختصار من: العين للخليل ٢: ١٢١.

وَمِنَ البَابِ: العُرفَةُ وَجَمعُهَا عُرَفٌ، وَهِيَ أَرضٌ مُنقَادَةٌ مُرتَفِعَةٌ بَينَ سَهلَتَينِ تُنبِتُ، كَأَنَّهَا عُرفُ فَرَسٍ.

وَالأَصلُ الآخَرُ المَعرِفَةُ وَالعِرفَانُ. تَقُولُ: عَرَفَ فُلَانٌ فُلَاناً عِرفَاناً وَمَعرِفَةً. وَهَذَا أَمرٌ مَعرُوفٌ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلنَاهُ مِن سُكُونِهِ إِلَيهِ، لِأَنَّ مَن أَنكَرَ شَيئاً تَوَحَّشَ مِنهُ وَنَبَا عَنهُ.

وَمِنَ البَابِ العَرفُ، وَهِيَ الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ. وَهِيَ القِيَاسُ، لِأَنَّ النَّفسَ تَسكُنُ إِلَيهَا. يُقَالُ: مَا أَطيَبَ عَرفَهُ. قَالَ اللهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: (وَيُدخِلُهُمُ الجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُم) [محمد: ٦]، أَي طَيَّبَهَا.

فَأَمَّا العَرِيفُ فَقَالَ الخَلِيلُ: هُوَ القَيِّمُ بِأَمرِ قَومٍ قَد عَرَفَ عَلَيهِم. قَالَ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ عَرِيفاً لِأَنَّهُ عُرِفَ بِذَلِكَ. وَيُقَالُ بَلِ العِرَافَةُ كَالوِلَايَةِ، وَكَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِيَعرِفَ أَحوَالَهُم.

وَأَمَّا عَرَفَاتُ فَقَالَ قَومٌ: سُمِّيَت بِذَلِكَ لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ – عَلَيهِمَا السَّلَامُ – تَعَارَفَا بِهَا. وَقَالَ آخَرُونَ. بَل سُمِّيَت بِذَلِكَ لِأَنَّ جِبرِيلَ عَلَيهِ السَّلَامُ لَمَّا عَلَّمَ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ مَنَاسِكَ الحَجِّ قَالَ لَهُ: أَعَرَفتَ؟ وَقَالَ قَومٌ: بَل سُمِّيَت بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَكَانٌ مُقَدَّسٌ مُعَظَّمٌ، كَأَنَّهُ قَد عُرِّفَ، كَمَا ذَكَرنَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: (وَيُدخِلُهُمُ الجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُم) [محمد: ٦]. وَالوُقُوفُ بِعَرَفَاتَ تَعرِيفٌ. وَالتَّعرِيفُ: تَعرِيفُ الضَّالَّةِ وَاللقَطَةِ، أَن يَقُولَ: مَن يَعرِفُ هَذَا؟ وَيُقَالُ: اعتَرَفَ بِالشَّيءِ، إِذَا أَقَرَّ، كَأَنَّهُ عَرَّفَهُ فَأَقَرَّ بِهِ. وَيُقَالُ: النَّفسُ عَرُوفٌ، إِذَا حُمِلَت عَلَى أَمرٍ فَبَاءَت بِهِ أَي اطمَأَنَّت.

وَالعَارِفُ: الصَّابِرُ، يُقَالُ أَصَابَتهُ مُصِيبَةٌ فَوُجِدَ عَرُوفاً، أَي صَابِراً) [1].

([1]) . باختصار من: مقاييس اللغة لابن فارس ٤: ٢٨١.

و(النُّونُ وَالكَافُ وَالرَّاءُ أَصلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ المَعرِفَةِ الَّتِي يَسكُنُ إِلَيهَا القَلبُ. وَنَكِرَ الشَّيءَ وَأَنكَرَهُ: لَم يَقبَلهُ قَلبُهُ وَلَم يَعتَرِف بِهِ لِسَانُهُ. قَالَ:

وَأَنكَرَتنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرَت ... مِنَ الحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيبَ وَالصَّلَعَا

وَالبَابُ كُلُّهُ رَاجِعٌ إِلَى هَذَا. فَالنُّكرُ: الدَّهيُ. وَالنَّكرَاءُ: الأَمرُ الصَّعبُ الشَّدِيدُ. وَنَكُرَ الأَمرُ نَكَارَةً. وَالإِنكَارُ: خِلَافُ الِاعتِرَافِ. وَالتَّنَكُّرُ: التَّنَقُّلُ مِن حَالٍ تَسُرُّ إِلَى أُخرَى تُكرَهُ. وَيَقُولُونَ لِمَا يَخرُجُ مِنَ الحُوَلَاءِ مِن دَمٍ وَمَا أَشبَهَهُ: نَكِرَةٌ) [1].

و(النُكِرة: ضد المعرفة. وقد نَكِرتُ الرجلَ بالكسر نُكراً ونُكوراً، وأَنكَرتُهُ واستَنكَرتُهُ، بمعنًى. قال الأعشى:

وأنكرتني وما كان التي نكرت ... من الحوادث إلا الشيبَ والصَلَعا

وقد نَكَّرَهُ فتَنَكَّرَ، أي غيَّره فتغيَّر إلى مجهول. والمُنكَرُ: واحد المَناكِرِ. والنَكيرُ والإنكارُ: تغيير المُنكَرِ. ومنكر ونكير: اسما ملكين. ورجل نَكِرٌ ونَكَرٌ، أي داهٍ مُنكَرٌ. وكذلك الذي يُنكِرُ المُنكَرَ. وجمعها أنكار، مثل عضد وأعضاد، وكبد وأكباد. والنكر: المنكر. قال الله تعالى: (لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً) [الكهف: ٧٤].

والنَكارَةُ: الدهاءُ، وكذلك النُكرُ بالضم. يقال للرجل إذا كان فطناً مُنكَراً: ما أشدَّ نُكرَهُ ونَكَرَهُ أيضاً بالفتح. وقد نَكُرَ الأمر بالضم، أي صَعُبَ واشتدَّ. والإنكار: الجحود وناكره، أي قاتله. والتَناكُرُ: التجاهلُ) [2].

و(عَرَفتُهُ مَعرِفَةً وعِرفاناً. وقولهم: ما أعرِفُ لأحدٍ يصرعني، أي ما أعترفُ. وعَرَفتُ الفرسَ: أي جَرَزتُ عُرفَهُ. والعَرفُ: الريحُ طيّبةً كانت أو منتنة يقال: ما أطيب عَرفَهُ. وفي المثل: (لا يَعجِزَ مَسكُ السَوءِ عن عَرفِ السَوءِ). والعَرفَةُ: قرحةٌ

---

(١) . مقاييس اللغة لابن فارس ٥: ٤٧٦.

(٢) . باختصار من الصحاح للجوهري ٢: ٨٣٦.

تخرج في بياض الكفّ عن ابن السكيت. يقال: عرف الرجال فهو معروف، أي خرجت به تلك القَرحة. والمَعروفُ: ضدّ المنكر والعُرفُ: ضد النكر. ويقال: أولاه عرفاً، أي معروفاً. والمعرف أيضاً: الاسم من الاعتراف، ومنه قولهم: (له عليَّ ألفٌ عُرفاً)، أي اعترافاً، وهو توكيد. والعُرفُ: عُرفُ الفرسِ. وقوله تعالى: (والمُرسَلاتِ عُرفاً) [المرسلات: ١]. يقال هو مستعار من عُرفِ الفرس، أي يتتابعون كعُرفِ الفرس ويقال: أُرسِلَت بالعُرفِ، أي بالمعروفِ. والمَعرَفَةُ بفتح الراء: الموضع الذي ينبت عليه العُرفُ. والعُرفُ والعُرُفُ: الرملُ المرتفُع. قال الكميت: أبكاك بالعرف المنزل وما أنت والطلل المحول وهو مثل عسر وعسر. وكذلك العُرفَةُ، والجمع عُرَفٌ وأعرافٌ. ويقال الأعرافُ الذي في القرآن: سورٌ بين الجنة والنار. وشيء أعرف، أي له عرف وأعرف الفرس، أي طال عُرفُهُ. واعرَورَفَ أي صار ذا عُرفٍ) [1].

(فَلَمَّا رَأى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ) [هود: ٧٠] (إليه: أي: إلى العجل، وقال الفراء: إلى الطعام وهو العجل؛ لأنه طعام، (نَكِرَهُم) أي: أنكرهم، يقال: نكرته وأنكرته واستنكرته.

قال الليث: النكرة: إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة، ويقال: أنكرت الشيء إنكاراً ونكرته مثله) [2].

---

(١) . الصحاح للجوهري ٤: ١٤٠٠.

(٢) . باختصار من التفسير البسيط ١١: ٤٧١.

المبحث الثاني: معنى المعرفة والنكرة في الاصطلاح:

(المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرّف باللام، وبالنّداء، والمضاف إلى أحدها معنى.

العلم: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد.

وأعرفها المضمر المتكلّم، ثم المخاطب.

والنّكرة: ما وضع لشيء لا بعينه) [١].

و(النكرة هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتفق أن يُوجد له جنسٌ. وقيل: النكرة هي اللفظ الموضوع على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يُتصور أن يُوجد منه أكثر من شخص واحد.

وقيل: (النكرة ما عُلق في أول أحواله على الشياع في مدلوله)، وقيل: هو الاسم الصالح لكل واحدٍ من جنسه على طريق البدل) [٢].

(وأما النكرة فحدها: أن يكون الاسم واقعا على اثنين فصاعدا، يشتركان في التسمية، ألا ترى أن قولهم: رجل، يدل على من كان له بنية مخصوصة بهذا الاسم) [٣].

و(النكرَة المُشتَرك بَين الشَّيء وَغَيره فِي مَوضِعه) [٤].

(والنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه، كرجل، وفرس) [٥].

و(النكرة: الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه، إن اتفق أن يوجد له جنس) [١].

---

(١) . الكافية في علم النحو لابن الحاجب الإسنوي: ٣٧.

(٢) . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ٢: ١٠٢.

(٣) . علل النحو لابن الوراق: ٣٨١.

(٤) . رسالة الحدود للرماني: ٦٨.

(٥) . التعريفات للجرجاني: ٢٤٦.

و(المعرفة هي الاسم الموضوع على أن يخص مسماه. وقالوا أيضاً: "المعرفة هي الذي عُلق في أول أحواله على أن يخص مسماه". وقيل: هي الاسم الموضوع على أن يخص الواحد من جنسه) [٢].

(وأحسن ما قيل إن المعرفة: هي ما وضع لشيء بعينه، فما وضع لشيء: يشمل المعرفة والنكرة. وبعينه: يخرج النكرة، ولا يعني بالتعريف أن يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره، وإنما يعني به أن يكون اللفظ موضوعا لمعين، على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي.

وإن النكرة: هي ما وضع لشيء لا بعينه، أي لواحد شائع في أمته لا يخصّ واحدا دون آخر باعتبار الوضع وبخلاف المعرفة) [٣].

و(المعرفة: ما وضع ليدل على شيء بعينه، وهي المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرف باللام، والمضاف إلى أحدهما، والمعرفة أيضاً: إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم، ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف) [٤].

---

(١) . ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٢: ٩٠٧.

(٢) . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ٢: ١١٠.

(٣) . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين الحلبي ١: ٤٣١.

(٤) . التعريفات للجرجاني: ٢٢١.

الفصل الثاني: قواعدُ المعرفة والنكرة عند المفسِّرين

المبحث الأول: قواعد في مسوغات الابتداء بالنكرة

١. قاعدة: (مِن مُسَوِّغَاتِ الابتداءِ فِي النَّكِرَةِ أن يَكُونَ المقامُ مقامَ تَفصيلٍ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وأبي السعود فعند قوله عز وجل: (فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ) [الشورى: ٧] قال السمين الحلبي: (قوله: «فَرِيقٌ» العامَّةُ على رَفعِه بأحدِ وجهَينِ: إمَّا الابتداءِ، وخبرُه الجارُّ بعدَه. وساغ هذا في النكرةِ لأنَّه مَقامُ تفصيلٍ كقولِه:

... فثوبٌ لَبِستُ وثَوبٌ أَجُرّ

ويجوزُ أَن يكونَ الخبرُ مقدراً، تقديرُه: منهم فريقٌ. وساغ الابتداءُ بالنكرةِ لشيئَينِ: تقديمِ خبرِها جاراً ومجروراً، ووَصفِها بالجارِّ بعدَها. والثاني: أنه خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هم، أي: المجموعون دَلَّ على ذلك قولُه: «يومَ الجَمعِ») [١].

وعند قوله سبحانه: (وُجُوهٌ يَومَئِذٍ نَّاضِرَةٌ) [القيامة: ٢٢] قال أبو السعود: (وناظرةٌ في قولِه تعالى: (إلى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) [القيامة: ٢٣] خبرٌ ثانٍ للمبتدأ أو نعتٌ لناضرةٌ وإلى ربِّها متعلقٌ بناظرةٌ وصحةُ وقوعِ النكرةِ مبتدأً؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تفصيلٍ، لَا على أنَّ ناضرةٌ صفةٌ لوجوهٌ والخبرُ ناظرةٌ كمَا قيلَ، لما هُو المشهورُ مِن أنَّ حق الصفة أن تكون معلومةَ الانتسابِ إلى الموصوف عندَ السامعِ، وحيثُ لم يكُن ثبوتُ النضرةِ للوجوهِ كذلكَ فحقُّه أن يخبَر بهِ) [٢].

وذكر محب الدين الحلبي من مسوغات الابتداء بالنكرة: التفصيل، فقال: (ومنها: أن تكون في موضع تفصيل نحو: النّاس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته، وكقول امرئ القيس:

---

(١). الدر المصون ٩: ٥٤١.

(٢). تفسير أبي السعود ٩: ٦٧.

فأَقبَلتُ زَحفاً علَى الرُّكبَتَينِ ... فثَوبٌ لبست وثَوبٌ أَجُرّ) [1].

٢. قاعدة: (مِن مُسَوِّغَاتِ الابتداءِ فِي النَّكِرَةِ أن يَكُونَ دعاءً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله عز وجل: (وَيلٌ يَومَئِذٍ لِلمُكَذِّبِينَ) [المرسلات: ١٥] قال: (قوله: (وَيلٌ): مبتدأٌ، سَوَّغ الابتداءَ به كونُه دعاءً. وقال الزمخشري: «فإن قلتَ: كيف وقعَتِ النكرةُ مبتدأً في قولِه: ويَلٌ؟ قلت: هو في أَصلِهِ مصدرٌ منصوبٌ سادٌّ مَسَدَّ فِعلِه، ولكنه عُدِل به إلى الرفعِ للدلالةِ على ثباتِ معنى الهلاكِ ودوامِه للمدعُوِّ عليهم. ونحوُه (سَلَامٌ عَلَيكُم) [الأنعام: ٥٤] ويجوز: وَيلاً له بالنصبِ، ولكن لم يُقرَأ به».

قلت: هذا الذي ذكره ليس من المُسَوِّغاتِ التي عَدَّها النَّحويون، وإنما المُسَوِّغُ ما ذكرتُه لك مِن كونه دعاءً. وفائدةُ العدولِ إلى الرفع ما ذكره. و «يومئذٍ» ظرفٌ للوَيل. وجَوَّز أبو البقاء أَن يكونَ صفةً ل «وَيلٌ» و «للمُكَذِّبين» خبرُه) [2].

٣. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى اعتمدَت على نفيٍ ساغ الابتداءُ بها)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله عز وجل: (لَا يَجزِي والِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلا مَولُودٌ هُوَ جازٍ عَن والِدِهِ شَيئاً) [لقمان: ٣٣] قال: (قوله: (وَلَا مَولُودٌ): جوَّزوا فيه وجهين، أحدهما: أنه مبتدأٌ، وما بعدَه الخبرُ. والثاني: أنه معطوفٌ على «والدٌ»، وتكون الجملةُ صفةً له. وفيه إشكالٌ: وهو أنه نَفَى عنه

---

(١) . شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لمحمد محب الدين الحلبي ٢: ٩٢٩.

(٢) . الدر المصون ١٠: ٦٣٣.

أن يَجزيَ، ثم وَصَفَه بأنه جازٍ. وقد يُجاب عنه: بأنه وإن كان جازياً عنه في الدنيا فليس جازياً عنه يوم القيامة فالحالان باعتبار زَمَنين.

وقد منع المهدويُّ أَن يكونَ مبتدأً قال: «لأنَّ الجملةَ بعده صفةٌ له فيبقى بلا خبرٍ، ولا مُسَوّغَ غيرُ الوصف» . وهو سهوٌ. لأنَّ النكرةَ متى اعتمدَت على نفيٍ ساغ الابتداءُ بها. وهذا مِن أشهرِ مُسَوِّغاتِه) [1].

٤. قاعدة: (يَصِحُّ الإخبارُ عَن المبتدأِ النَّكِرَةِ لأنَّه تَخَصَّصَ بالصِّفَةِ فقَاربَ المَعرِفةَ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزمخشري والرازي، فعند قوله عز وجل: (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِن طِينٍ ثُمَّ قَضى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ ثُمَّ أَنتُم تَمتَرُونَ) [الأنعام: ٢] قال الزمخشري: (فإن قلت): المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفا وجب تأخيره فلم جاز تقديمه في قوله وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ؟ قلت: لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة، كقوله (وَلَعَبدٌ مُؤمِنٌ خَيرٌ مِن مُشرِكٍ) [البقرة: ٢٢١]) [2].

وعند قوله سبحانه: (قَولٌ مَعرُوفٌ وَمَغفِرَةٌ خَيرٌ مِن صَدَقَةٍ يَتبَعُها أَذىً) [البقرة: ٢٦٣] قال: (قَولٌ مَعرُوفٌ ردّ جميل وَمَغفِرَةٌ وعفو عن السائل إذا وجد منه ما يثقل على المسئول أو نيل مغفرة من الله بسبب الرد الجميل، أو عفو من

---

(١) . الدر المصون ٩: ٧٣.

(٢) . الكشاف ٢: ٤.

جهة السائل لأنه إذا ردّه ردّاً جميلاً عذره خَيرٌ مِن صَدَقَةٍ يَتبَعُها أَذىً. وصح الإخبار عن المبتدإ النكرة لاختصاصه بالصفة) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَلَقَد جاءَت رُسُلُنا إِبراهِيمَ بِالبُشرى قالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ) [هود: ٦٩] قال الرازي: (فإن قيل: كيف جاز جعل النكرة مبتدأ؟

قلنا: النكرة إذا كانت موصوفة جاز جعلها مبتدأ، فإذا قلت سلام عليكم: فالتنكير في هذا الموضع يدل على التمام والكمال، فكأنه قيل: سلام كامل تام عليكم، ونظيره قولنا: سلام عليك، وقوله تعالى: (قالَ سَلامٌ عَلَيكَ سَأَستَغفِرُ لَكَ رَبّي) [مريم: ٤٧]، وقوله: (سَلامٌ قَولاً مِن رَبٍّ رَحِيمٍ) [يس: ٥٨]، (سَلامٌ عَلى نُوحٍ فِي العالَمِينَ) [الصافات: ٧٩] (والمَلائِكَةُ يَدخُلُونَ عَلَيهِم مِن كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيكُم) [الرعد: ٢٣. ٢٤]) [2].

قال ابن الحاجب: (وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما: لأنهم قصدوا إلى أن يكون المحكوم عليه معروفاً أو مقرباً من المعروف بوجه من وجوه التخصيصات، فمن ذلك النكرة الموصوفة. ولا يخفى ما في الوصف من التخصيص، فلذلك جاز: رجل عالم في الدار، ولم يجز: رجل في الدار، عند المحققين.

ومنها: أن تقع النكرة بعد حرف الاستفهام المعادلة لـ (أم) المتصلة فيجوز أن تكون مبتدأ وإن كانت نكرة، كقولك: أرجل في الدار أم امرأة؟ لأنهم لما علموا أن ذلك إنما يسأل به من ثبت عنده العلم بالنسبة إلى أحد الأمرين صار كأنه أمر ثابت له، فأشبه الصفة من حيث ثبوتها لموصوفها من غير قصد إلى إثباته مفيداً للمخاطب النسبة المفهومة منها، فاجتزأوا بذلك مصححاً في الموضع

---

(1). الكشاف ١: ٣١٢.

(2). مفاتيح الغيب ١٨: ٣٧٢.

الذي ألجأهم إلى تقديم المعنى الذي تقرر عندهم في العبارة عنه بالهمزة وأم، لأنهم التزموا أن يكون أحد الأمرين اللذين علم أحدهما يلي الهمزة والأخر يلي (أم) قصداً منهم إلى التنبيه على ما حصل العلم بأحدهما من أول الأمر، فيقولون: أزيد قائم أم عمرو؟ وأقائم زيد أم قاعد؟ وأزيدا ضربت أم عمرا؟ وأضربت زيدا أم أكرمته؟ وأشباهه. ولا يقولون: أزيد قائم أم قاعد؟ وكذلك جميع الباب.

فلما كان ذلك ملتزما عندهم في باب الهمزة المعادلة لـ (أم) المتصلة اجتزأوا بهذا النوع من التخصيص في صحة الابتداء بالنكرة. ومنها: أن تقع النكرة في سياق النفي كقولهم: ما أحد خير منك، لأن النكرة إذا وليها النفي وهي في الحقيقة لواحد لا بعينه لزم من ذلك نفي جميع الجنس، وإلا لم يصدق نفي واحد.

فلما كان ذلك معلوماً مقصوداً صار كأنه نفي جميع الجنس، وجميع الجنس متخصص معروف فصح أن يكون مبتدأ لذلك. وإن قلنا: إن النكرة في سياق النفي تعم جميع الجنس قصداً بدلالتها عليه صار مماثلاً للمعرفة، إلا أنه يلزم أن يكون معرفة، إذا التعريف والتنكير من الأمور المعنوية.

وإذا كان اللفظان بمعنى واحد بالنسبة إلى ما كان الشيء به معرفة ونكرة لزم من كون أحدهما معرفة ونكرة أن يكون الأخر كذلك. وإطباق النحويين على أنها نكرة يدفع ذلك، وكذلك الإجماع على أنه لا يتبعها من الصفات إلا النكرة، كقولك: ما رجل عالم في الدار، يدل على أنها نكرة لأنه قد علم أن المعرفة لا توصف بالنكرة. ومما يدل على ذلك أنك لو قلت: ما عندي درهم واحد، كان مثل قولك: ما عندي درهم. ولو كان درهم ههنا لجميع الجنس مراداً لم يصح وصفه بواحد، إذ الجنس المتعدد لا يوصف بالواحد) [1].

---

(1) . أمالي ابن الحاجب ٢: ٥٧٣.

٥. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى كَانَ خبرُها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ تاماً وقُدِّمَ عليها جازَ الابتداءُ بها، ويكون تقديمُ الخبرِ حينئذٍ واجباً لِتصحيحِه الابتداء بِالنَّكِرَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله عز وجل: (خَتَمَ اللهُ على قُلُوبِهِم) [البقرة: ٧] قال: ((على قُلُوبِهِم): متعلّق بخَتَم، و(وَعَلى سَمعِهِم) يَحتمل عطفه على قلوبهم وهو الظاهر للتصريح بذلك، أعني نسبةَ الختم إلى السمع في قوله تعالى: (وَخَتَمَ على سَمعِهِ) [الجاثية: ٢٣].

ويَحتمل أن يكونَ خبراً مقدماً وما بعده عَطفٌ عليه، و «غِشَاوة» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأن النكرة متى كان خبرها ظرفاً أو حرفَ جر تاماً وقُدِّمَ عليها جاز الابتداء بها، ويكون تقديمُ الخبر حينئذٍ واجباً لتصحيحه الابتداء بالنكرة، والآيةُ من هذا القبيل.

وهذا بخلافِ قوله تعالى: (وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ) [الأنعام: ٢]؛ لأن في تلك الآية مُسوِّغاً آخر وَهو الوصفُ، فعلى الاحتمال الأول يُوقف على «سمعهم» ويُبتدأ بما بعده وهو «وعلى أبصارهم غشاوةٌ» فعلى أبصارهم خبرٌ مقدم وغشاوة مبتدأ مؤخر، وعلى الاحتمال الثاني يُوقف على «قلوبهم»، وإنما كُرِّر حرفُ الجر وهو «على» ليفيد التأكيدَ أو ليُشعِرَ ذلك بتغايرِ الختمين، وهو أنَّ خَتم القلوبِ غيرُ خَتمِ الأسماعِ) [١].

قال السهيلي: (وحد المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصاً وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه، فإن لم يكن منعوتاً ولا مخصوصاً ولا مستفهماً (عنه) ولا منفياً نحو: (لَا لَغوٌ فِيهَا) [الطور: ٢٣]، فلا يخبر عنه، إلا أن يكون الخبر مجروراً معرفة

---

(١). الدر المصون ١: ١١٠.

مقدماً (عليه)، لأن الخبر إذا كان مقدماً ومعرفة فإن كان في اللفظ خبر المبتدأ فإنه في المعنى مخبر عنه، لأن التعريف والتقديم يجران إليه ذلك المعنى، فكأنك إذا قلت: (على زيد دين) إنما قلت: (زيد مديان) وإذا قلت: (في الدار امرأة) إنما أردت: (الدار فيها امرأة).

فلذلك حسن الإخبار عن النكرة ههنا في اللفظ لأنه ليس خبراً عنهما في الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قدمت الاسم المبتدأ فقلت: (رجل في الدار)، كيف يبقى الكلام ناقصاً؛ لأن النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً، فيسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصف لها لا خبر عنها، إذ ليس من عادتها أن يخبر عنها إلا بعد الوصف لها.

فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفاً لها، لأن الوصف لا يتقدم الموصوف فذهب الوهم إلى أن الاسم المجرور المعرفة الذي هو في موضع خبر عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى وإن كان مجروراً في اللفظ. فكم من مجرور في اللفظ مخبر عنه في الحقيقة، مثل قولهم: له صوت صوت (حمار)، ونظائره أكثر من أن تحصى. فهذا موضع يكون المبتدأ فيه نكرة مع ما تقدم من ذكر المستفهم عنه والمنفي)[1].

قال ابن الحاجب: (ومنها: قولهم: في الدار رجل، وشبهه. والسر فيه ما ذكرناه في الفاعل، لأن حكمه ههنا لما تقدم صار كالفعل المتقدم على الفاعل فجاز ههنا كما جاز ثم. ولذلك توهم بعض النحويين أنه فاعل، وحكم عليه بالفاعلية. وشرط هذا الخبر المصحح للابتداء بالنكرة أن يكون ظرفا أو ما هو في حكم الظرف من الجار والمجرور. فيجوز: في الدار رجل، ولا يجوز: قائم رجل.

---

(1) . نتائج الفكر في النحو للسهيلي: ٣١٥.

إما لأنهم اتسعوا في الظروف اتساعاً خصصوه به دون غيره لكثرته في كلامهم، وإما لأنه إنما صحح التقديم لشبهه بالصفة، فكرهوا أن يقدموا ما هو صريح في الصفة على ما هو في المعنى كموصوفه، وليس ذلك في الظروف لأنها ليست صريحة في ذلك لوقوعها مجردة عن ذلك، ولكونها إذا وقعت صفات كان ذلك باعتبار التقدير لا باعتبارها في أنفسها. فلذلك جاز: في الدار رجل، ولم يجز: قائم رجل. والنحويون يعللون هذا، فيقول بعضهم: إنما جاز: في الدار رجل، ولم يجز: رجل في الدار، لأنك في الأول أوقعت في موضع المعرفة معرفة فنابت عن تعريف المبتدأ، وفي الثاني لم يقع مثل ذلك، فجازت الأولى ولم تجز الثانية. وهذا ليس بمستقيم، فإنه أولاً: راجع إلى صورة مجردة عن المعنى، وثانياً: منقوض بقولك: في رأس غلام عندي عمامة، وثالثاً: أنه ليس فيه بيان تخصيص المبتدأ الذي أصله أن يكون معرفة، وإنما جاز أن يكون نكرة لوجه من التخصيص.

وبعض النحويين علله بأن قال: إنما جاز: في الدار رجل، ولم يجز: رجل في الدار، لأن الأول لا يلبس كونه خبرا، والثاني يلبس، فجاز ثم لعدم الالباس ولم يجز ههنا لما فيه من الالباس. وهذا وأن كان فيه معنى ما، إلا أنه أفسد من الأول. لأنا قاطعون بجواز: رجل عالم في الدار، وفي الدار رجل عالم. وما ذكروه بعينه حاصل. وأيضاً فإن "زيد العالم" جائز باتفاق مع صحة أن يكون العالم صفة. وأيضاً فإن المقصود بيان تخصيص المبتدأ ليقرب من المعرفة، وليس في انتفاء اللبس عن كونه موصوفا تخصيص له) [1].

(1) . أمالي ابن الحاجب ٢: ٥٧٦.

المبحث الثاني: قواعد في النكرة والحال

٦. قاعدة: (إن جئتَ بالنَّكِرةِ بعد المعرفةِ نَصَبتَه عَلَى الحالِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن خالويه فقد قال: ((المُسْتَقِيمَ) [الفاتحة: ٦] نصب نعت للصراط. وذلك أن النعت يتبع المنعوت في إعرابه، ولا ينعت معرفة إلا بمعرفة ولا نكرة إلا بنكرة، فإن جئت بالنكرة بعد المعرفة نصبته على الحال، كقولك: مررت بالصراط مستقيماً، (وَهذا صِراطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً) [الأنعام: ١٢٦]، (وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً) [البقرة: ٩١])[١].

قال الحميري: (والنعت في الإعراب إجراء الاسم على الاسم المنعوت في إعرابه بالرفع والنصب والجر، كقوله تعالى: (وَالباقِياتُ الصَّالِحاتُ) [مريم: ٧٦]، وقوله: (الصِّراطَ المُستَقِيمَ) [الفاتحة: ٦]، وقوله: (الرَّحمنُ الرَّحِيمُ) [البقرة: ١٦٣]، هذا في المعرفة، وفي النكرة كقوله: (وَقالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ) [غافر: ٢٨]، وقوله: (أَجراً حَسَناً) [الكهف: ٢]، وقوله: (بِماءٍ مُنهَمِرٍ) [القمر: ١١].

فالاسم الثاني من هذه الأسماء معربٌ بإعراب الاسم الأول على النعت، ولا يجوز أن تنعت المعرفة بنكرة، ولا النكرة بمعرفة، لا يجوز أن تقول: جاءني زيدٌ مسرعٌ، على النعت لكن تقول: «مسرعاً» بالنصب على الحال. وإن قلت: جاءني رجلٌ الظريفُ، لم يجز رفع الظريف على النعت، ويجوز على البدل.

ولا يجوز تقديم النعت على المنعوت، فإن تقدم نعتُ النكرة عليها نُصب على الحال، كقول:

لمية موحشاً طلل

ولو نَعَتَ لقال: لمية طللٌ موحشُ)[٢].

---

(١) . إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه: ٢٩.

(٢) . شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري ١٠: ٦٦٧٢.

٧. قاعدة: (إذَا وُصِفَت النَّكِرَةُ سَاغَ إتيانُ الحَالِ مِنهَا)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم مكي القيسي والزمخشري والعكبري والمنتجب الهمذاني والسمين الحلبي وأبو حيان فعند قَوله عز وجل: (لَيسُوا سَواءً مِن أَهلِ الكِتابِ أُمَّةٌ قائِمَةٌ يَتلُونَ آياتِ اللهِ آناءَ الليلِ وَهُم يَسجُدُونَ) [آل عمران: ١١٣] قال مكي القيسي: (فِي مَوضِع رفع نعت لأمة، وَكَذَلِكَ (وهم يَسجُدُونَ) مَوضِع الجُملَة رفع نعت لأمة.

وإن شِئت جعلت موضعهَا نصباً على الحَال من المُضمر فِي قَائِمَة أَو من أمة إذا رفعتها بِـ (سَوَاء) وَتَكون حَالاً مقدرَة؛ لِأَن التِّلَاوَة لَا تكون فِي السُّجُود وَلَا فِي الرُّكُوع.

وَالأَحسَن فِي ذَلِك أَن تكون جملَة لَا مَوضِع لَهَا من الإِعرَاب؛ لِأَنَّ النكرَة إذا قويت بالنعت قربت من المعرفَة فَحسن الحَال مِنهَا، كَمَا قَالَ: (وَهذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِساناً عَرَبِيّاً) [الأحقاف: ١٢]) [١].

وعند قَوله تعالى: (قَد جاءَكُم مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتابٌ مُبِينٌ. يَهدِي بِهِ اللهُ) [المائدة: ١٥. ١٦] قال: (يهدي فِي مَوضِع رفع على النَّعت لكتاب، وان شِئت فِي مَوضِع نصب على الحَال من كتاب؛ لِأَنَّك قد نَعته بمبين، فَقرب من المعرفَة فحسنت الحَال، مِنهُ وَمثله: (وَيُخرِجُهُم) [المائدة: ١٦] (وَيَهدِيهِم) [المائدة: ١٦]) [٢].

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ١٧٠.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٢٢.

وعند قَوله عز وجل: (وَأَنَّهُ كانَ رِجالٌ مِنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجالٍ مِنَ الجِنِّ) [الجن: ٦] قال: (الهَاء فِي أَنه اسم أَن وَهُوَ اضمار الحَدِيث وَالخَبَر وَرِجَال اسم كَانَ ويعوذون خبر كَانَ.

وَمن الانس نعت لرجال، وَلذَلِك حسن أَن تكون النكرَة اسما لَكَانَ لما نعت قربت من المعرفَة، فَجَاز أَن تكون اسم كَانَ وَكَانَ وَاسمهَا وخبرها خبر عَن أَن) [١].

وعند قوله تعالى: (وَهذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِساناً عَرَبِيّاً) [الأحقاف: ١٢] قال: (نصبه على الحال من المضمر في (مُّصَدِّقٌ).

وقيل: هو حال من (كِتَابٌ) لأنه لما نعت قرب من المعرفة فحسنت الحال منه) [٢].

وعند قوله تَعَالَى: (وَلَمَّا جَاءَهُم كِتَابٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُم وَكَانُوا مِن قَبلُ يَستَفتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعنَةُ اللهِ عَلَى الكَافِرِينَ) [البقرة: ٨٩] قال العكبري: ((مِن عِندِ اللهِ): يَجُوزُ أَن يَكُونَ فِي مَوضِعِ نَصبٍ لِابتِدَاءِ غَايَةِ المَجِيءِ. وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ فِي مَوضِعِ رَفعِ صِفَةً لِكِتَابٍ.

(مُصَدِّقٌ): بِالرَّفعِ صِفَةٌ لِكِتَابٍ. وَقُرِئَ شَاذاً بِالنَّصبِ عَلَى الحَالِ وَفِي صَاحِبِ الحَالِ وَجهَانِ: أَحَدُهُمَا: الكِتَابُ؛ لِأَنَّهُ قَد وُصِفَ فَقَرُبَ مِنَ المَعرِفَةِ. وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي الظَّرفِ، وَيَكُونَ العَامِلُ الظَّرفُ أَو مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرفُ وَمِثلُهُ: (رَسُولٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ) [البَقَرَةِ ١٠١]) [٣].

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٧٦٣.

(٢) . الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ١١: ٦٨٢٨.

(٣) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٩٠.

قال السمين الحلبي: (وقرأ ابن أبي عبلة «مُصَدِّقاً» نصباً، وكذلك هو في مصحفِ أُبيّ، ونصبُه على الحال، وفي صاحِبها قولان، أحدُهما أنه «كتاب».

فإن قيل: كيفَ جاءت الحالُ مِن النكرة؟ فالجوابُ أنها قد قَرُبَت من المعرفة لتخصيصِها بالصفةِ وهي (مِن عِندِ اللهِ). على أنَّ سيبويهِ أجاز مجيئَها منها بلا شرطٍ، وإلى هذا الوجه أشار الزمخشري) [1].

وعند قوله تعالى: (لَيَبلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيءٍ مِنَ الصَّيدِ تَنالُهُ أَيدِيكُم وَرِماحُكُم) [المائدة: ٩٤] قال المنتجب الهمذاني: (صفة لشيء، والهاء تعود على شيء، ولك أن تعيدها على الصيد وتجعل (تَنَالُهُ) في موضع الحال إما من شيء لكون الصفة خصصته فقربته من المعرفة، أو من (الصَّيدِ) أي: نائلته) [2].

وعند قوله عز وجل: (إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوتُ حِينَ الوَصِيَّةِ اثنانِ ذَوا عَدلٍ مِنكُم) [المائدة: ١٠٦] قال: (صفة لقوله: (اثنَانِ)، وكذلك (مِنكُم)، ولك أن تجعل (مِنكُم) في موضع الحال من (اثنين)؛ لأن الصفة خصصته فقربته من المعرفة، هذا إذا ارتفع (اثنَانِ) بالفعل، وأما إذا ارتفع بخبر الابتداء فلا، لعدم العامل) [3].

وعند قوله عز وجل: (أَلَم تَرَ كَيفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصلُهَا ثَابِتٌ وَفَرعُهَا فِي السَّمَاءِ) [إبراهيم: ٢٤] قال: ((كَشَجَرَةٍ): محل الكاف النَّصبُ إما على أنها صفة أخرى لـ (كَلِمَةً)، أو على الحال منها لكونها وصفت بـ (طَيِّبَةٍ) فقربت من المعرفة، أي: كلمةً طيبةً مشبهةً شجرةً طيبةً) [4].

---

(١) . الدر المصون ١: ٥٠٤.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٢: ٤٩١.

(٣) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٢: ٥١٣.

(٤) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٤: ٢٨.

وعند قوله تعالى: (وَمَا أَرسَلنَا قَبلَكَ مِنَ المُرسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُم لَيَأكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمشُونَ فِي الأَسوَاقِ) [الفرقان: ٢٠] قال: (كسرت (إنَّ) لأجل دخول اللام في خبرها، قال أبو جعفر: ولو لم تدخل اللام لكانت مكسورة أيضاً لأنها مستأنفة. وقيل: بل لكون الجملة في موضع الحال، إذ المعنى: إلا وهم يأكلون. فإن قلت: أين ذو الحال؟ قلت: محذوف تقديره: وما أرسلنا قبلك أحداً من المرسلين، ثم حذف الموصوف اكتفاء بالصفة وهي من المرسلين. فإن قلت: قد شرطت النحاة أن يكون ذو الحال معرفة، وما ذكرتَه نكرة، قلت: هو قريب من المعرفة لكونه قد خُصَّ بالصفة. ولك أن تجعل الجملة صفة لأحدٍ المقدر المذكور، أي: إلا آكلين وماشين) [1].

وعند قوله عز وجل: (قالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرضَ) [البقرة: ٧١] قال السمين الحلبي: (في هذه الجملةِ أقوالٌ كثيرٌ، أظهرهُا أنها في محلِّ نَصبٍ على الحالِ من الضمير المستكنِّ في «ذلول» تقديرُه: لا تُذَلُّ حالَ إثارتِها الأرضَ.

وقال ابن عطية: «وهي عند قومٍ جملةً في موضعِ الصفةِ لبقرة، أي: لا ذلولٌ مثيرةٌ، وقالَ أيضاً: ولا يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في موضعِ الحالِ لأنها من نكرةٍ».

أمَّا قولُه: «في موضع الصفةِ» فإنه يلزم منه أنَّ البقرةَ كانت مثيرةً للأرض، وهذا لم يَقُل به الجمهور، بل قال به بعضُهم، وسيأتي بيانُه قريباً.

وأمَّا قولُه: «لا يجوز أن تكونَ حالاً يعني من بقرة لأنها نكرةٌ»، فالجوابُ: أنَّا لا نُسَلِّم أنها حالٌ من بقرة، بل من الضميرِ في «ذلولٌ» كما تقدَّم شرحه.

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٥: ١٥.

أو نقولُ: بل هي حالٌ من النكرة قد وُصِفَت وتخصَّصَت بقوله (لَآ ذَلُولٌ)، وإذا وُصِفَت النكرةُ ساغَ إتيانُ الحالِ منها اتفاقاً) [1].

وعند قوله سبحانه: (كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبوَةٍ أَصابَها وابِلٌ) [البقرة: ٢٦٥] ذكر أن هذه الجملة فيها أربعة أوجه قال: (الرابع: أن تكونَ حالاً من «جنة»، وجاز ذلك لأنَّ النكرةَ قد تَخَصَّصت بالوصفِ، ولا بُدَّ من تقديرِ «قد» حينئذٍ، أي: وقد أصابها) [2].

وعند قوله عز وجل: (قَد جاءَكُم مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتابٌ مُبِينٌ. يَهدِي بِهِ اللهُ) [المائدة: ١٥. ١٦] ذكر أن (يهدي) فيها خمسة أوجه، قال: (الثالث: أن يكونَ حالاً من «كتاب» لأنَّ النكرة، لَمَّا تخصصت بالوصفِ قَرُبَت من المعرفة، وقياسُ قول أبي البقاء أنه يجوز أن يكونَ حالاً من «نور» كما جاز أن يكون صفة له)

الدر المصون ٤: ٢٢٨.

وعند قوله تعالى: (كُلَّما رُزِقُوا مِنها مِن ثَمَرَةٍ رِزقاً قالُوا هذَا الَّذِي رُزِقنا مِن قَبلُ) [البقرة: ٢٥] قال أبو حيان: (والأحسن في هذه الجملة أن تكون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وأنه لما ذكر أن من آمن وعمل الصالحات لهم جنات صفتها كذا، هجس في النفوس حيث ذكرت الجنة الحديث عن ثمار الجنات، وتشوقت إلى ذكر كيفية أحوالها، فقيل لهم: كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً.

وأجيز أن تكون الجملة لها موضع من الإعراب: نصب على تقدير كونها صفة للجنات، ورفع: على تقدير خبر مبتدأ محذوف. ويحتمل هذا وجهين: إما

---

(١). الدر المصون ١: ٤٢٩.

(٢). الدر المصون ٢: ٥٩٢.

أن يكون المبتدأ ضميراً عائداً على الجنات، أي هي كلما رزقوا منها، أو عائدا على الذين آمنوا، أي هم كلما رزقوا.

والأولى الوجه الأول لاستقلال الجملة فيه لأنها في الوجهين السابقين تتقدر بالمفرد، فهي مفتقرة إلى الموصوف، أو إلى المبتدأ المحذوف.

وأجاز أبو البقاء أن تكون حالا من الذين آمنوا تقديره مرزوقين على الدوام، ولا يتم له ذلك إلا على تقدير أن يكون الحال مقدرة، لأنهم وقت التبشير لم يكونوا مرزوقين على الدوام. وأجاز أيضاً أن تكون حالاً من جنات لأنها نكرة قد وصفت بقوله: تجري، فقربت من المعرفة، وتؤول أيضاً إلى الحال المقدرة) [1].

وعند قوله عز وجل: (إِنَّها بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرضَ) [البقرة: ٧١] قال: (قال ابن عطية: ولا يجوز أن تكون هذه الجملة في موضع الحال لأنها من نكرة. انتهى كلامه.

والجملة التي أشار إليها هي قوله: (تُثِيرُ الأَرضَ)، والنكرة هي قوله: (لَا ذَلُولٌ)، أو قوله: (بَقَرَةٌ)، فإن عنى بالنكرة بقرة، فقد وصفت، والحال من النكرة الموصوفة جائزة جوازاً حسناً،

وإن عنى بالنكرة (لَا ذَلُولٌ)، فهو قول الجمهور ممن لم يحصل مذهب سيبويه، ولا النظر في كتابه، بل قد أجاز سيبويه في كتابه، في مواضع مجيء الحال من النكرة، وإن لم توصف، وإن كان الإتباع هو الوجه والأحسن، قال سيبويه في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة، وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجل منطلقا، يريد على الحال من النكرة، ثم قال: وهو قول عيسى، ثم

---

(1) . البحر المحيط ١: ١٨٤.

قال: وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة جعله حالاً، ولم يجعله صفة، ومثل ذلك: مررت برجل قائما، إذا جعلت المرور به في حال قيام.

وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائماً، ومثل ذلك: عليه مائة بيضاء، والرفع الوجه، وعليه مائة دیناً، الرفع الوجه، وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررت بماء قعدة رجل، والوجه الجر، وكذلك قال سيبويه في باب ما ينتصب، لأنه قبيح أن يكون صفة فقال: راقود خلا وعليك نحي سمنا، وقال في باب نعم، فإذا قلت: لي عسل ملء جرة، وعليه دين شعر كلبين، فالوجه الرفع، لأنه صفة، والنصب يجوز كنصبه، عليه مائة بيضاء، فهذه نصوص سيبويه، ولو كان ذلك غير جائز، كما قال ابن عطية، لما قاسه سيبويه، لأن غير الجائز لا يقال به فضلا عن أن يقاس، وإن كان الإتباع للنكرة أحسن، وإنما امتنعت في هذه المسألة، لأن ما ذهب إليه أبو محمد هو قول الضعفاء في صناعة الإعراب، الذين لم يطلعوا على كلام الإمام) [1].

وعند قوله عز وجل: (وَلَمَّا جاءَهُم كِتابٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُم) [البقرة: ٨٩] قال: (الضمير عائد على اليهود، ونزلت فيهم حين كانت غطفان تقاتلهم وتهزمهم، أو حين كانوا يلقون من العرب أذى كثيرا، أو حين حاربهم الأوس والخزرج فغلبتهم. كتاب: هو القرآن، وإسناد المجيء إليه مجاز. من عند الله: في موضع الصفة، ووصفه بمن عند الله جدير أن يقبل، ويتبع ما فيه، ويعمل بمضمونه، إذ هو وارد من عند خالقهم وإلههم الذي هو ناظر في مصالحهم. مصدق: صفة ثانية، وقدمت الأولى عليها، لأن الوصف بكينونته من عند الله آكد، ووصفه بالتصديق ناشئ عن كونه من عند الله. لا يقال: إنه يحتمل أن

---

(١). البحر المحيط ١: ٤١٢.

يكون من عند الله متعلقا بجاءهم، فلا يكون صفة للفصل بين الصفة والموصوف بما هو معمول لغير أحدهما.

وفي مصحف أبي: (مصدقاً)، وبه قرأ ابن أبي عبلة ونصبه على الحال من كتاب، وإن كان نكرة. وقد أجاز ذلك سيبويه بلا شرط، فقد تخصصت بالصفة، فقربت من المعرفة) [1].

وعند قوله تعالى: (فَسَوفَ يَأتِي اللهُ بِقَومٍ يُحِبُّهُم وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى المُؤمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الكافِرِينَ) [المائدة: ٥٤] قال: (وقرئ شاذا أذلة، وهو اسم وكذا أعزة نصبا على الحال من النكرة إذا قربت من المعرفة بوصفها) [2].

وعند قوله تعالى: (فَجَزاءٌ مِثلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحكُمُ بِهِ ذَوا عَدلٍ مِنكُم هَدياً بالِغَ الكَعبَةِ) [المائدة: ٩٥] قال: (وجوزوا في انتصاب قوله: (هَدياً) أن يكون حالا من (فَجَزاءٌ) فيمن وصفه بـ (مِثلُ)؛ لأن الصفة خصصته فقرب من المعرفة) [3].

وعند قوله سبحانه: (وَلَمَّا جاءَهُم كِتابٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُم) [البقرة: ٨٩] قال الزمخشري: (وقرئ: (مصدّقاً)، على الحال. فإن قلت: كيف جاز نصبها عن النكرة؟ قلت: إذا وصف النكرة تخصص فصح انتصاب الحال عنه، وقد وصف (كتاب) بقوله: (مِن عِندِ اللهِ)) [4].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنهُ اسمُهُ المَسِيحُ عِيسَى ابنُ مَريَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنيا وَالآخِرَةِ وَمِنَ المُقَرَّبِينَ. وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المَهدِ وَكَهلاً وَمِنَ

---

(١). البحر المحيط ١: ٤٨٦.

(٢). البحر المحيط ٤: ٢٩٩.

(٣). البحر المحيط ٤: ٣٦٦.

(٤). الكشاف ١: ١٦٤.

الصَّالِحِينَ) [آل عمران: ٤٥. ٤٦] قال: (وَجِيهاً حال من (بِكَلِمَةٍ) وكذلك قوله: (وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ)، (وَيُكَلِّمُ)، (وَمِنَ الصَّالِحِينَ). أي يبشرك به موصوفا بهذه الصفات. وصح انتصاب الحال من النكرة لكونها موصوفة) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَلَقَد جِئناهُم بِكِتابٍ فَصَّلناهُ عَلى عِلمٍ هُدىً وَرَحمَةً لِقَومٍ يُؤمِنُونَ) [الأعراف: ٥٢] قال الغرناطي: (قرئ (هُدىً وَرَحمَةً) بالنصب في التاء من (رحمة) والرفع والجر.

فأما قراءة النصب فقرأ بها السبعة، ووجهها أن (هُدىً وَرَحمَةً) منصوبان على الحال من (كتاب) وجاءت الحال من النكرة لأنها موصوفة، والتقدير: ذا هدى ورحمة، وقيل: مفعولان له) [٢].

قال أبو حيان: (الغالب في ذي الحال أن تكون معرفة، وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً، وإن لم تكن بمنزلة الإتباع في القوة، والقياس قول يونس والخليل، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب.

وفي التسهيل: لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص يعني بنعت نحو: (مررت برجل تميمي راكباً)، وقال سيبويه: هذا غلام لك ذاهباً، وفيه رد على من زعم أن ذلك لا يجوز إلا أن يكون نكرة موصوفة بوصفين أو تختص بإضافة نحو قوله تعالى: (فِي أَربَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً لِلسَّائِلِينَ) [فصلت: ١٠]. أو بالعمل نحو: مررت بضارب هنداً قائماً، والوجه في هذه المسائل الإتباع، أو يسبقه نفي نحو: (وَما أَهلَكنا مِن قَريَةٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعلُومٌ) [الحجر: ٤]، أو شبه نفي وهو النهي نحو: لا تعتب على صديق غائباً، والاستفهام نحو: هل وفاك رجل صاحباً، أو يتقدم الحال: هذا قائما رجل، وفيها قائما رجل.

---

(١). الكشاف ١: ٣٦٤.

(٢). تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأحمد الغرناطي: ٣٩.

ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال في هذا هو المبتدأ وذهب قوم إلى أن الحال من الضمير المستكن في فيها، وزم ابن خروف أن الظرف والجار والمجرور لا ضمير فيه عند سيبويه، والفراء إلا إذا تأخر، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه، والحال المتقدمة من النكرة قال سيبويه: أكثر ما تكون في الشعر، وأقل ما تكون في الكلام انتهى.

ويجوز: فيها قائم رجل على البدل، وحكى الفراء: هذه خراسانية جارية بنصب خراسانية على الحال المتقدمة، وبرفعها على طريق البيان، يعني بدل جارية منها، أو تكون مقرونة بالواو نحو: (أَو كَالَّذِي مَرَّ عَلى قَرِيَةٍ وَهِيَ خاوِيَةٌ عَلى عُرُوشِها) [البقرة: ٢٥٩]، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل نحو: مررت ببر قفيزاً بدرهم، ومررت بماء قعدة رجل) [١].

قال ابن الوراق: (وَإِنَّمَا قبح الحَال من النكرَة، إِذا قلت: جَاءَنِي رجل ضَاحِك، فأجريت (ضَاحِكا) نعتا ل (الرجل)، ثمَّ لَو قلت: جَاءَنِي رجل ضَاحِكا، فَنصبت (ضَاحِكا) على الحَال، كَانَ معنى الحَال وَمعنى الصّفة وَاحِداً، لِأَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي رجل ضَاحِك، فَلَيسَ يجب أَن يكون فِي حَال الخَبَر ضَاحِكا، وَكَذَلِكَ إِذا نصبته على الحَال، فَلَمَّا استَوَى مَعنَاهُمَا كَانَ النَّعت أولى من الحَال لِاتِّفَاق اللفظ، وَلَيسَ كَذَلِك حكم نعت المعرفَة، لِأَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي زيد الظريف، وَجب أَلا يكون (الظريف) حَالا لَهُ وَقت الخَبَر، لِأَنَّك ذكرته لتبين بِهِ زيدا، وَزيد معرفَة قد كَانَ مستغنياً بِنَفسِهِ، فَلَمَّا خفت اختِلَاطه بِغَيرِهِ من الزيدين بَينته بالنعت. وَأما النكرَة فَلَيسَ عينا بَائِنا، فالصفة إِنَّمَا تفِيد

---

(١) . ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٣: ١٥٧٧.

فِيهَا تَخصِيصاً، وَلَيسَ يجب بَقَاء ذَلِك التَّخصِيص فِي حَال الخَبَر فَلهَذَا حسن الحَال من المعرفَة، وقبح من النكرَة، وَوَجَب جَوَازه فِيهَا على التَّشبِيه بالمعرفة) [1].

وقال: (اعلَم أَن الأَصل أَلا تُوصَف المعارف، لأنها وضعت فِي أول أحوالها تدل على شخص بِعَينِه لَا يُشَارِكهُ فِيهِ غَيره، وَذَلِكَ أَنهم سموا الشَّخص زيدا، على تَقدِير أَنه لَيسَ فِي العَالم قد سمي بزيد سواهُ، ثمَّ التَّسمِيَة للآخر على هَذِه النِّيَّة، فَلَمَّا كَانَت الأَشخَاص أَكثر من الأَسمَاء، اشترك فِي الِاسم الوَاحِد جمَاعَة.

فَإِن قَالَ القَائِل: جَاءَنِي زيد، فخاف أَلا يعرف المُخَاطب زيدا الَّذِي بِعَينِه، لاشتراك جمَاعَة فِيهِ بَينه بالنعت، فَصَارَت نعوت المعارف دواخل عَلَيهَا، إِذ أشبهت النكرَة من هَذَا الوَجه.

أما النكرَة: فَالأَصل فِيهَا أَن تنعَت، لِأَن الغَرَض من النَّعت تَخصِيص المنعوت، فَلَمَّا كَانَت النكرات مَجهُولَة، احتَاجَت إِلَى التَّخصِيص وَإِنَّمَا صَار الِاسم العلم معرفَة، لِأَنَّهَا وضع دلَالَة على شخص وَاحِد بِعَينِه من بَين سَائِر أمته، فَلهَذَا صَار معرفَة) [2].

٨. قاعدة: (قد تَأتِي الحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ لاعتمادِهَا عَلى النَّفي)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (وَما هُم بِضارِّينَ بِهِ مِن أَحَدٍ إِلَّا بِإِذنِ اللهِ) [البقرة: ١٠٢] قال السمين الحلبي: قوله: (إِلَّا بِإِذنِ اللهِ) هذا استثناءٌ مُفَرَّغٌ من الأحوالِ. فهو في محلِّ نصبٍ على الحالِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وفي صاحبِ هذه الحالِ أربعةُ

---

(١) . علل النحو لابن الوراق: ٣٧١.

(٢) . علل النحو لابن الوراق: ٣٨٠.

أوجهٍ، أحدُها: أنه الفاعلُ المستكِنُّ في بضارِّين. الثاني: أنه المفعولُ وهو (أَحَدٍ) وجاءَتِ الحالُ من النكرةِ لاعتمادِها على النفيِ) [1].

وعند قوله تعالى: (وَما تَسقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَاّ يَعلَمُها) [الأنعام: ٥٩] قال: (مِن وَرَقَةٍ) فاعل تَسقُط و(مِن) زائدة لاستغراق الجنس، وقوله: (إِلَّا يَعلَمُهَا) حالٌ من ورقة وجاءت الحال من النكرة لاعتمادِها على النفي، والتقدير: ما تسقط من ورقة إلا عالماً هو بها كقولك: ما أكرمتُ أحداً إلا صالحاً ويجوز عندي أن تكونَ الجملة نعتاً لـ (ورقة) وإذا كانوا أجازوا في قوله: (إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعلُومٌ) [الحجر: ٤] أن تكون نعتاً لقرية في قوله: (وَمَا أَهلَكنَا مِن قَريَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعلُومٌ) [الحجر: ٤] مع كونها بالواو ويعتذرون عن زيادة الواو، فأَن يجيزوا ذلك هنا أولى، وحينئذ فيجوز أن تكون في موضع جر على اللفظ أو رفع على المَحَلَّ) [2].

وعند قوله سبحانه: (فَما كانَ لَهُ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللهِ) [القصص: ٨١] قال: (قوله: «يَنصُرُونه» يجوزُ أَن تكونَ هذه الجملةُ خبراً وهو الظاهرُ، وأَن تكونَ حالية، والخبرُ الجارُّ المتقدِّمُ.

وسوَّغ مجيءَ الحالِ من النكرة تقدُّمُ النفيِ. ويجوز أَن تكونَ صفةً لـ «فئة» إذا جَعَلنا الخبرَ الجارَّ) [3].

وعند قوله سبحانه: (مَا يَأتِيهِم مِن ذِكرٍ مِن رَبِّهِم مُحدَثٍ) [الأنبياء: ٢] ذكر أن قوله: (مِن رَّبِّهِم) فيه أوجهٌ فقال: (الثالث: أن يكونَ حالاً مِن نفسِ ذِكرٍ وإن كان نكرةً؛ لأنَّه قد تَخَصَّصَ بالوصفِ بـ مُحدَثٍ، وهو نظيرُ ما جاءني

---

(١). الدر المصون ٢: ٤٣.

(٢). الدر المصون ٤: ٦٦١.

(٣). الدر المصون ٧: ٤٩٨.

رجلٌ قائماً منطلقٌ، فَفَصَل بالحالِ بين الصفةِ والموصوفِ. وأيضاً فإنَّ الكلامَ نفيٌ وهو مُسَوِّغٌ لمجيء الحالِ من النكرةِ) [1].

وعند قوله سبحانه: (مَا كانُوا يَستَطِيعُونَ السَّمعَ وَما كانُوا يُبصِرُونَ) [هود: ٢٠] قال ابن عاشور: (ويجوز أن تكون الجملة حالا ل (أولياء)، وسوغ كونها حالا من النكرة أن النكرة وقعت في سياق النفي. والمعنى: أنهم جعلوها آلهة لهم في حال أنها لا تستطيع السمع ولا الإبصار) [2].

وعند قوله عز وجل: (وَما أَهلَكنا مِن قَريَةٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعلُومٌ) [الحجر: ٤] قال: (وجملة (وَلَها كِتابٌ مَعلُومٌ) في موضع الحال، وكفاك علما على ذلك اقترانها بالواو فهي استثناء من عموم أحوال، وصاحب الحال هو قرية.

وهو وإن كان نكرة، فإن وقوعها في سياق النفي سوغ مجيء الحال منه، كما سوغ العموم صحة الإخبار عن النكرة) [3].

٩. قاعدة: (مِن مُسَوِّغاتِ مَجيءِ الحالِ مِن النَّكِرَةِ: وقوعُ الحالِ جملة مُقترنة بِالواوِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رابِعُهُم كَلبُهُم وَيَقُولُونَ خَمسَةٌ سادِسُهُم كَلبُهُم رَجماً بِالغَيبِ وَيَقُولُونَ سَبعَةٌ وَثامِنُهُم كَلبُهُم) [الكهف: ٢٢] قال: (وجملة (وَثامِنُهُم كَلبُهُم) الواو فيها واو الحال، وهي في موضع الحال من المبتدأ المحذوف، أو من

---

(١) . الدر المصون ٨: ١٣٠.

(٢) . التحرير والتنوير ١٢: ٣٧.

(٣) . التحرير والتنوير ١٤: ١٥.

اسم العدد الذي هو خبر المبتدأ، وهو وإن كان نكرة فإن وقوعه خبر عن معرفة أكسبه تعريفا. على أن وقوع الحال جملة مقترنة بالواو قد عد من مسوغات مجيء الحال من النكرة. ولا وجه لجعل الواو فيه داخلة على جملة هي صفة للنكرة لقصد تأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما ذهب إليه في «الكشاف» لأنه غير معروف في فصيح الكلام: وقد رده السكاكي في المفتاح وغير واحد) [1].

(لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختصّ أو يسبقه نفي أو شبهه، أو تتقدم الحال، أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة.

قد تقدم أن الحال خبر في المعنى وأن صاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة. وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس. ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوّغ؛ فمن المسوغات تخصّص صاحب الحال بوصف كقوله تعالى: (فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ. أَمْراً مِنْ عِنْدِنا) [الكهف: ٤. ٥].

وتخصّصه بالإضافة كقوله تعالى (وَقَدَّرَ فِيها أَقْواتَها فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً لِلسَّائِلِينَ) [فصلت: ١٠] ومثله (وَحَشَرْنا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً) [الأنعام: ١١١] في قراءة غير نافع وابن عامر.

ومن المسوغات أن يكون قبل صاحب الحال نفي كقوله تعالى (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ) [الحجر: ٤]، فلها كتاب معلوم جملة حالية مقرونة بواو الحال، وصاحب الحال قرية، وحسن جعله صاحب حال مع أنه

---

(١). التحرير والتنوير ١٥: ٢٩١.

نكرة محضة تقدم النفي عليه، كما حسّن الابتداء به في نحو: ما قرية إلا لها كتاب معلوم. وقد مضى في باب الاستثناء الكلام على هذه الآية، وإبطال رأي الزمخشري فيها. وأن من أمثال أبي علي في التذكرة: ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك، فجعل قائما حالا من أحد لاعتماده على المنفي، وأبطل جعله صفة بعد أحد، لأن إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف.

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة وقوعه بعد نهي أو استفهام.

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة كون الجملة مقرونة بالواو كقوله تعالى (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ وَهِيَ خاوِيَةٌ عَلى عُرُوشِها) [البقرة: ٢٥٩]، وكقول الشاعر:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي ... فهلْ لي إلى ليلى الغداةَ شفيعُ

لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتاً)[1].

١٠. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى أُضيفَت سَاغَ مَجِيءُ الحَالِ مِنهَا)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله عز وجل: (اللهُ نَزَّلَ أَحسَنَ الحَدِيثِ كِتاباً مُتَشابِهاً) [الزمر: ٢٣] قال: (قوله: (كِتَاباً): فيه وجهان، أظهرهما: أنه بدلٌ مِن «أحسنَ الحديث».

والثاني: أنه حالٌ منه. قال الشيخ -لَمَّا نقله عن الزمخشري-: «وكأنَّه بناءً على أنَّ» أَحسَن الحديث «معرفةٌ لإضافتِه إلى معرفةٍ، وأفعلُ التفضيلِ إذا أُضيف إلى معرفةٍ فيه خلافٌ. فقيل: إضافتُه مَحضَةٌ. وقيل: غيرُ محضة».

---

(١) . باختصار من: شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٣٣١.

قلت: وعلى تقديرِ كونِه نكرةً يَحسُنُ أيضاً أَن يكونَ حالاً؛ لأنَّ النكرةَ متى أُضيفَت ساغ مجيءُ الحالِ منها بلا خلافٍ. والصحيحُ أنَّ إضافةَ أَفعَلَ محضةٌ. و «مُتَشابِهاً» نعتٌ لـ «كتاب» وهو المُسَوّغُ لمجيءِ الجامدِ حالاً، أو لأنَّه في قوةِ مكتوب) [1].

وقال الغرناطي (قوله تعالى في سورة (فصّلت) [١٠]: (سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) قرئ بالنصب والجرّ والرفع: وأما النصب فقرأ به القرّاء السبعة، ووجهُها أن يكون (سَوَاءً) بمعنى استواء، فيكون مصدراً بفعل مقدّر: أي استوت استواء، أو يكون حالاً: إمّا من (الأرض)، أو من الضمير في (فيها)، أو من (أقواتها)، ويمكن أن يكون حالاً من (أربعة).

وجاءت الحال من النكرة لأنها قد خُصّصت بالإضافة، والإضافة من المُخَصِّصات، قاله ابن مالك، وهو إعراب حسن) [2].

المبحث الثالث: قواعد في النكرة والعموم

١١. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِياقِ الدُّعَاءِ يُرَادُ بها العُمُومُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَاكتُب لَنا فِي هذِهِ الدُّنيا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدنا إِلَيكَ) [الأعراف: ١٥٦] قال: (واكتب مستعار لمعنى العطاء المحقق حصوله، المجدد مرة بعد مرة؛ لأن الذي يريد تحقيق عقد أو عدة، أو عطاء، وتعلقه بالتجدد في المستقبل يكتب به في صحيفة، فلا يقبل النكران، ولا النقصان، ولا الرجوع، وتسمى تلك الكتابة عهداً، ومنه ما

---

(١) . الدر المصون ٩: ٤٢٢.

(٢) . تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأحمد الغرناطي: ١٦.

كتبوه في صحيفة القطيعة، وما كتبوه من حلف ذي المجاز، قال الحارث بن حلزة:

حَذَرَ الجَورَ والتطاخي وَهل ينقض مَا فِي المَهَارِقِ الأَهوَاءِ

ولو كان العطاء أو التعاقد لمرة واحدة لم يحتج للكتابة، لأن الحوز أو التمكين مغن عن الكتابة، كما قال تعالى: (إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَينَكُم فَلَيسَ عَلَيكُم جُناحٌ أَلَّا تَكتُبُوها) [البقرة: ٢٨٢] فالمعنى: آتنا الحسنة تلو الحسنة في أزمان حياتنا وفي يوم القيامة، دل على هذا المعنى لفظ اكتب ولولاه لكان دعاءً صادقاً بإعطاء حسنة واحدة، فيحتاج إلى الاستعانة على العموم بقرينة الدعاء، فإن النكرة يراد بها العموم في سياق الدعاء كقول الحريري في المقامة الخامسة:

(يَا أَهلَ ذَا المَغنَى وُقِيتُم ضُرّاً) أي كل ضر وليس المراد وقيتم ضراً معيناً) [١].

وعند قوله عز وجل: (فَبُعداً لِقَومٍ لَا يُؤمِنُونَ) [المؤمنون: ٤٤] قال: (والقول في (فَبُعداً لِقَومٍ لَا يُؤمِنُونَ) مثل الكلام على (فَبُعداً لِلقَومِ الظَّالِمِينَ) [المؤمنون: ٤١]، إلا أن الدعاء نيط هنا بوصف أنهم لا يؤمنون ليحصل من مجموع الدعوتين التنبيه على مذمة الكفر وعلى مذمة عدم الإيمان بالرسل تعريضاً بمشركي قريش، على أنه يشمل كل قوم لا يؤمنون برسل الله لأن النكرة في سياق الدعاء تعم) [٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ٩: ١٢٨.

(٢) . التحرير والتنوير ١٨: ٦٢.

١٢. قاعدة: (النَّكِرَةُ إذَا تَعَلَّقَ بها فعلُ الأمرِ أفادَت العُمُومَ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرضَ وَما بَينَهُما فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ استَوى عَلَى العَرشِ الرَّحمنُ فَسئَل بِهِ خَبِيراً) [الفرقان: ٥٩] قال: (وتنكير (خَبِيراً) للدلالة على العموم، فلا يظن خبيراً معيناً، لأن النكرة إذا تعلق بها فعل الأمر اقتضت عموماً بدليل أي خبير سألته أعلمك.

وهذا يجري مجرى المثل ولعله من مبتكرات القرآن نظير قول العرب: «على الخبير سقطت» يقولها العارف بالشيء إذا سئل عنه. والمثلان وإن تساويا في عدد الحروف المنطوق بها فالمثل القرآني أفصح لسلامته من ثقل تلاقي القاف والطاء والتاء في (سقطت).

وهو أيضاً أشرف لسلامته من معنى السقوط، وهو أبلغ معنى لما فيه من عموم كل خبير، بخلاف قولهم: على الخبير سقطت، لأنها إنما يقولها الواحد المعين. وقريب من معنى فسئل به خبيرا قول النابغة:

هَلَّا سَأَلتَ بَنِي ذُبيَانَ مَا حَسَبِي ... إِذَا الدُّخَانُ تَغَشَّى الأَشمَطَ البَرِمَا

إلى قوله:

يُخبِرُكُ ذُو عِرضِهِم عَنِّي وَعَالِمُهُم ... وَلَيسَ جَاهِلُ شَيءٍ مِثلَ مَن عَلِمَا)[1].

وعند قوله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَلتَنظُر نَفسٌ مَا قَدَّمَت لِغَدٍ) [الحشر: ١٨] قال: (وتنكير نفس يفيد العموم في سياق الأمر، أي لتنظر كل نفس، فإن الأمر والدعاء ونحوهما كالشرط تكون النكرة في سياقها مثل ما

(١) . التحرير والتنوير ١٩: ٦١.

هي في سياق النفي كقوله تعالى: (وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ استَجارَكَ فَأَجِرهُ) [التوبة: ٦] وكقول الحريري:

(يَا أَهلَ ذَا المَغنَى وُقِيتُم ضُرّاً) أي كل ضر .

وإنما لم يعرف بلام التعريف تنصيصاً على العموم لئلا يتوهم نفس معهودة) [١].

١٣. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفيِ تُفِيدُ العُمُومَ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن جزي والطيبي والرازي والسمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله تعالى: (لا يَملِكُونَ لَكُم رِزقاً) [العنكبوت: ١٧] قال: (احتجاج على الوحدانية ونفي الشركاء، فإن قيل: لم نكّر الرزق أولا، ثم عرّفه في قوله: فابتغوا عند الله الرزق؟ فالجواب: أنه نكره في قوله: لا يملكون لكم رزقا لقصد العموم في النفي، فإن النكرة في سياق النفي تقتضي العموم. ثم عرّفه بعد ذلك لقصد العموم في طلب الرزق كله من الله، لأنه لا يقتضي العموم، في سياق الإثبات إلا مع التعريف فكأنه قال: ابتغوا الرزق كله عند الله) [٢].

وعند قوله عز وجل: (وَلا يَخافُونَ لَومَةَ لائِمٍ) [المائدة: ٥٤] قال الطيبي: (قوله: (وفيها وفي التنكير مبالغتان) لأنه ينتفي بانتفاء الخوف من اللومة الواحدة خوف جميع اللومات، لأن النكرة في سياق النفي تعم، ثم إذا انضم معها تنكير

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٨: ١١١.

(٢) . تفسير ابن جزي ٢: ١٢٤.

فاعلها يستوعب انتفاء خوف جميع اللوام، وهذا تتميم في تتميم، أي: لا يخافون شيئاً من اللوم من أحد من اللوام) [1].

وعند قوله عز وجل: (يَومَ يَأتِ لَا تَكَلَّمُ نَفسٌ إِلَّا بِإِذنِهِ) [هود: ١٠٥] قال: (قوله: (ولأن قوله: (لا تَكَلَّمُ نَفسٌ) يدل عليه): وفي هذا إشارة إلى أن الآية من باب الجمع مع التفريق والتقسيم، فالجمع قوله: (لا تَكَلَّمُ نَفسٌ) لأنها متعددة معنى، لأن النكرة في سياق النفي تعم) [2].

وعند قوله عز وجل: (وَلا يَحزُنكَ الَّذِينَ يُسارِعُونَ فِي الكُفرِ إِنَّهُم لَن يَضُرُّوا اللهَ شَيئاً يُرِيدُ اللهُ أَلَاّ يَجعَلَ لَهُم حَظّاً فِي الآخِرَةِ وَلَهُم عَذابٌ عَظِيمٌ) [آل عمران: ١٧٦] قال الرازي: (الآية تدل على أن النكرة في موضع النفي تعم، إذ لو لم يحصل العموم لم يحصل تهديد الكفار بهذه الآية) [3].

وعند قوله سبحانه: (فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِي الحَجِّ) [البقرة: ١٩٧] قال السمين الحلبي: (وأمَّا قراءةُ الفتحِ في الثلاثةِ فهي «لا» التي للتبرئةِ. وهل فتحةُ الاسمِ فتحةُ إعرابٍ أم بناءٍ؟ قولان، الثاني للجمهورِ. وإذا بُني معها فهل المجموع منها ومن اسمِها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، وإن كَانَت عاملةً في الاسمِ النصبَ على الموضع ولا خبرَ لها؟ أو ليس المجموعُ في موضعِ مبتدأ، بل «لا» عاملةٌ في الاسمِ النصبَ على الموضعِ وما بعدها خبرٌ ل «لا»، لأنها أُجرِيَت مُجرى «أنَّ» في نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبر؟ قولان، الأولُ قولُ سيبويه، والثاني قولُ الأخفش. وعلى هذين المذهبين يترتَّب الخلافُ في قوله «في الحج»

---

(١) . فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) ٥: ٣٩٨.

(٢) . فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) ٨: ١٩٨.

(٣) . مفاتيح الغيب ٩: ٤٣٧.

فعلى مذهبِ سيبويه يكونُ في موضعِ خبرِ المبتدأ، وعلى رأي الأخفش يكونُ في موضعِ خبرِ «لا»، وقد تقدَّم ذلك أولَ الكتابِ، وإنما أُعيدُ بعضَه تنبيهاً عليه.

وأمَّا مَن رفع الأوَّلَين وفتحَ الثالث: فالرفعُ على ما تقدَّم، وكذلك الفتحُ، إلا أنه ينبغي أَن يُتَنَبَّه لشيءٍ: وهو أنَّا إذا قلنا بمذهبِ سيبويه من كونِ «لا» وما بُني معها في موضعِ المبتدأ يكونُ «في الحج» خبراً عن الجميع، إذ ليس فيه إلا عَطفُ مبتدأٍ على مبتدأ. وأمَّا على مذهبِ الأخفشِ فلا يجوز أن يكونَ «في الحج» إلا خبراً للمبتدأينِ أو خبراً ل «لا». ولا يجوزُ أن يكونَ خبراً للكلِّ لاختلافِ الطالبِ، لأنَّ المبتدأ يَطلُبه خبراً له ولا يطلبُه خبراً له.

وإنما قُرِئ كذلك، قال الزمخشري: «لأنهما حَمَلا الأوَّلَينِ على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكونَنَّ رفثٌ ولا فسوقٌ، والثالِثُ على معنى الإخبار بانتفاءِ الجدال، كأنه قيل: ولا شكَّ ولا خلافَ في الحج» واستدلَّ على أنّ المنهيَّ عنه هو الرفثُ والفسوقُ دونَ الجدالِ بقولِه عليه السلام: «مَن حَجَّ فلم يَرفُث ولم يَفسُق» وأنه لم يَذكُرِ الجدالَ. وهذا الذي ذكره الزمخشري سبقه إليه صاحبُ هذه القراءة، إلا أنه أفصحَ عن مرادِه، قال أبو عمرو بن العلاء -أحد قارئيها-: الرفعُ بمعنى فلا يكونُ رفثٌ ولا فسوقٌ؛ أَي شيءٌ يَخرُج من الحَجِّ، ثم ابتدأ النفيَ فقال: «ولا جدالَ»، فأبو عمرو لم يجعل النفيَين الأوَّلَين نهياً، بل تركهما على النفي الحقيقي؛ فمِن ثَمَّ كان في قولِه هذا نظرٌ؛ فإنَّ جملة النفيِ بلا التبرئةِ قد يرادُ بها النهيُ أيضاً، وقيل ذلك في قوله: (لَا رَيبَ فِيهِ) [البقرة: ٢].

والذين يظهر في الجوابِ عن ذلك ما نقله أبو عبد الله الفاسي عن بعضهم فقال: «وقيل: الحُجَّةُ لمَن رفعهما أنَّ النفي فيهما ليس بعامٍّ، إذ قد يقع الرفث والفسوق في الحج من بعضِ الناسِ بخلاف نفي الجدال في أمر الحج فإنه عامٌّ. . .» وهذا يتمشَّى على عُرفِ النحويين فإنهم يقولون: لا العاملةُ عملَ «ليس»

لنفي الوَحدة، والعاملةُ عملَ «إنَّ» لنفي الجنس، قالوا: ولذلك يُقال: لا رجلَ فيها بل رجلان أو رجال إذا رفعت، ولا يَحسُن ذلك إذا بَنَيتَ اسمَها أو نَصَبتَ بها. وتوسَّط بعضُهم فقال: التي للتبرئة نصٌّ في العمومِ، وتلك ليست نَصَّاً، والظاهرُ أنَّ النكرةَ في سياق النفي مطلقاً للعموم) [1].

(فيستفاد عموم النكرة في سياق النفي من قوله تعالى: (وَلا يَظلِمُ رَبُّكَ أَحَداً) [الكهف: ٤٩] وقوله: (فَلا تَعلَمُ نَفسٌ مَا أُخفِيَ لَهُم مِن قُرَّةِ أَعيُنٍ) [السجدة: ١٧]) [2].

وعند قوله سبحانه (وَما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدرِهِ إِذ قالُوا مَا أَنزَلَ اللهُ عَلى بَشَرٍ مِن شَيءٍ) [الأنعام: ٩١] قال ابن عاشور: (ومقالهم هذا يعم جميع البشر لوقوع النكرة في سياق النفي لنفي الجنس، ويعم جميع ما أنزل باقترانه ب من في حيز النفي للدلالة على استغراق الجنس أيضا، ويعم إنزال الله تعالى الوحي على البشر بنفي المتعلق بهذين العمومين) [3].

وعند قوله عز وجل: (لَا تُدرِكُهُ الأَبصارُ وَهُوَ يُدرِكُ الأَبصارَ) [الأنعام: ١٠٣] قال: (والمقصود من هذا بيان مخالفة خصوصية الإله الحق عن خصوصيات آلهتهم في هذا العالم، فإن الله لا يرى وأصنامهم ترى، وتلك الخصوصية مناسبة لعظمته تعالى، فإن عدم إحاطة الأبصار بالشيء يكون من عظمته فلا تطيقه الأبصار، فعموم النكرة في سياق النفي يدل على انتفاء أن يدركه شيء من أبصار المبصرين في الدنيا كما هو السياق) [4].

---

(١) . الدر المصون ٢: ٣٢٥.

(٢) . البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢: ٦.

(٣) . التحرير والتنوير ٧: ٣٦٣.

(٤) . التحرير والتنوير ٧: ٤١٤.

وعند قوله عز وجل: (وَما أَرسَلنا فِي قَريَةٍ مِن نَبِيٍّ إِلَاّ أَخَذنا أَهلَها بِالبَأساءِ وَالضَّرّاءِ لَعَلَّهُم يَضَّرَّعُونَ) [الأعراف: ٩٤] قال: (ومن مزيد للتنصيص على العموم المستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي) [١].

وعند قوله سبحانه: (مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِن قَلبَينِ فِي جَوفِهِ) [الأحزاب: ٤] قال: (أي: ما جعل الله لأي رجل من الناس قلبين لا لجميل بن معمر ولا لابن خطل، فوقوع رجل وهو نكرة في سياق النفي يقتضي العموم، ووقوع فعل جعل في سياق النفي يقتضي العموم لأن الفعل في سياق النفي مثل النكرة في سياق النفي) [٢].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّ اللهَ يُمسِكُ السَّماواتِ وَالأَرضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زالَتا إِن أَمسَكَهُما مِن أَحَدٍ مِن بَعدِهِ) [فاطر: ٤١] قال: (وجيء في نفي إمساك أحد بحرف من المؤكدة للنفي تنصيصاً على عموم النكرة في سياق النفي، أي لا يستطيع أحد كائنا من كان إمساكهما وإرجاعهما) [٣].

---

(١). التحرير والتنوير ٩: ١٦.

(٢). التحرير والتنوير ٢١: ٢٥٥.

(٣). التحرير والتنوير ٢٢: ٣٢٨.

١٤. قاعدة: (أل المعرفة تأتي لِلعهدِ وتأتي لِلجنسِ مراداً به الماهيَّة ولِلجنسِ مراداً به جميع أفراده التي لا قرارَ لَهُ في غيرِها، فإذا أرادوا منها الاستغراقَ نَظَروا فإن وَجَدُوا قرينةَ الاستغراقِ ظاهرةً مِن لفظٍ أو سياقٍ اقتنعوا بصيغةِ المفردِ؛ لأنَّه الأصلُ الأخفُّ، وإن رأوا قرينةَ الاستغراقِ خفيةً أو مفقودةً عدلوا إلى صيغةِ الجمعِ لِدلالةِ الصِّيغةِ على عدةِ أفرادٍ لا على فردٍ واحدٍ. ولما كان تعريف العهد لا يتوجه إلى عدد من الأفراد غالبا تعين أن تعريفها للاستغراق)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُم جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهارُ) [البقرة: ٢٥] قال: (الصالحات: والتعريف هنا للاستغراق وهو استغراق عرفي يحدد مقداره بالتكليف والاستطاعة والأدلة الشرعية مثل كون اجتناب الكبائر يغفر الصغائر فيجعلها كالعدم.

فإن قلت: إذا لم يقل وعملوا الصالحة بالإفراد فقد قالوا إن استغراق المفرد أشمل من استغراق المجموع، قلت تلك عبارة سرت إليهم من كلام صاحب «الكشاف» في هذا الموضع من تفسيره إذ قال: «إذا دخلت لام الجنس على المفرد كان صالحا لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه وإذا دخلت على المجموع صلح أن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه اهـ. فاعتمدها صاحب «المفتاح» وتناقلها العلماء ولم يفصلوا بيانها.

ولعل سائلاً يسأل عن وجه إتيان العرب بالجموع بعد أل الاستغراقية إذا كان المفرد مغنيا غناءها فأقول: إن أل المعرفة تأتي للعهد وتأتي للجنس مرادا به الماهية وللجنس مرادا به جميع أفراده التي لا قرار له في غيرها فإذا أرادوا منها الاستغراق نظروا فإن وجدوا قرينة الاستغراق ظاهرة من لفظ أو سياق نحو: (إِنَّ

الإِنسانَ لَفِي خُسرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) [العصر: ٢. ٣] (وَتُؤمِنُونَ بِالكِتابِ كُلِّهِ) [آل عمران: ١١٩] (وَالمَلَكُ عَلى أَرجائِها) [الحاقة: ١٧] اقتنعوا بصيغة المفرد لأنه الأصل الأخف وإن رأوا قرينة الاستغراق خفية أو مفقودة عدلوا إلى صيغة الجمع لدلالة الصيغة على عدة أفراد لا على فرد واحد. ولما كان تعريف العهد لا يتوجه إلى عدد من الأفراد غالبا تعين أن تعريفها للاستغراق نحو: (وَاللهُ يُحِبُّ المُحسِنِينَ) [آل عمران: ١٣٤] لئلا يتوهم أن الحديث على محسن خاص نحو قولها: (وَأَنَّ اللهَ لَا يَهدِي كَيدَ الخائِنِينَ) [يوسف: ٥٢] لئلا يتوهم أن الحديث عن خائن معين تعني نفسها فيصير الجمع في هذه المواطن قرينة على قصد الاستغراق) [١].

١٥. قاعدة: (إضافةُ أفعل التَّفضيلِ إلى النَّكِرةِ تكونُ لِلجنسِ فتُفِيدُ الاستغراقَ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله عز وجل: (كُنتُم خَيرَ أُمَّةٍ أُخرِجَت لِلنَّاسِ تَأمُرُونَ بِالمَعرُوفِ وَتَنهَونَ عَنِ المُنكَرِ وَتُؤمِنُونَ بِاللهِ) [آل عمران: ١١٠] قال: (والمراد بأمة عموم الأمم كلها، على ما هو المعروف في إضافة أفعل التفضيل إلى النكرة أن تكون للجنس فتفيد الاستغراق) [٢].

---

(١). التحرير والتنوير ١: ٣٥٢.

(٢). التحرير والتنوير ٤: ٥٠.

١٦. قاعدة: ((لَا) إذَا دَخَلَت على النَّكِرةِ دَلَّت على نَفي الجِنسِ، وإذا بُنِيَ الاسمُ بعدها على الفتح كان نفيُ الجنسِ نصّاً، وإذا لم يُبنَ الاسمُ عَلَى الفتحِ كانَ نفيُ الجنسِ ظاهراً مع احتمالِ أن يُرادَ نفي واحدٍ مِن ذلك الجنسِ إذا كان المقامُ صالحاً لهذا الاحتمال)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (أَلا إِنَّ أَولِياءَ اللهِ لَا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ) [يونس: ٦٢] قال: (وقد اقتضى نظم الكلام نفي جنس الخوف؛ لأن (لا) إذا دخلت على النكرة دلت على نفي الجنس، وأنها إذا بني الاسم بعدها على الفتح كان نفي الجنس نصّاً، وإذا لم يبن الاسم على الفتح كان نفيُ الجنس ظاهراً مع احتمال أن يراد نفي واحد من ذلك الجنس إذا كان المقام صالحاً لهذا الاحتمال، وذلك في الأجناس التي لها أفراد من الذوات مثل رجل، فأما أجناس المعاني فلا يتطرق إليها ذلك الاحتمال فيستوي فيها رفع اسم (لا) وبناؤه على الفتح، كما في قول إحدى نساء حديث أم زرع: «زوجي كليل تهامة لا حر ولا قر ولا مخافة ولا سآمة» فقد رويت هذه الأسماء بالرفع وبالبناء على الفتح) [١].

المبحث الرابع: قواعد عامة في المعرفة والنكرة

١٧. قاعدة: (الجُمَلُ نَكِرَاتٌ)

هذه القاعدة مستفادة من المنتجب الهمذاني، فعند قوله عز وجل: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحة: ٧] قال: (فإن قيل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام في (الذي) ونحوه، حتى إنها لما زيدت

(١). التحرير والتنوير ١١: ٢١٦.

لزمت ولم تفارقه؟ قيل: إن (الذي) إنما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكراتٌ، ألا تراها تجري أوصافاً على النكرات في نحو قولك: مررت برجُلٍ أبوهُ منطلقٌ، ونظرت إلى رجُل قام أبوه، فلما أريد مثل هذا في المعرفة، لم يمكن أن تقول: مررت بزيد أبوه كريمٌ، على أن تكون الجملة وصفاً لزيد، لأنه قد ثبت أن الجملة نكرةٌ، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة، فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: مررت بزيد كريم، على الوصف، فلما كان كذلك، أتوا بـ (الذي) متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل، وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي، فقالوا: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، وألزموه الحرف الذي وضع للتعريف -وهو اللام- تحسيناً للفظ، ولئلا يحصل التنافر إذا قالوا: جاءني زيد لذٍ أخوه منطلق.

وواحد (الَّذِينَ): لَذٍ، كعَمٍ، فلما دخلته الألف واللام ولزمتا عادت الياء كما تعود في قاضٍ ونحوه، فقيل: (الَّذي)) [1].

قال ابن السراج: (والنكرة توصف بالجمل وبالمبتدأ والخبر والفعل والفاعلِ، لأن كلَّ جملة فهي نكرةٌ، لأنها حديثٌ وإنما يحدث بما لا يعرف ليعيدهُ السامع فيقول: مررتُ برجلٍ أبوهُ منطلقٌ فرجل صفته مبتدأ وخبره وتقول: مررت برجلِ قائمٌ أبوهُ فهذا موصوف بفعل وفاعلٍ ولا يجوز أن تصف المعرفة بالجمل لأن الجملَ نكراتٌ والمعرفة لا توصف إلا بمعرفةٍ فإذا أردت ذلك أتيت "بالذي" فقلت: مررتُ بزيدٍ الذي أبوهُ قائمٌ، وبعمروٍ الذي قائمٌ أبوهُ) [2].

وقال ابن جني: (فإن قال قائل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام في الذي والتي ونحوهما حتى أنها لما زيدت لزمت؟

---

(1) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ٨٧.

(2) . الأصول في النحو لابن السراج ٢: ٣١.

فالجواب: أن "الذي" إنما وقع في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات، ألا تراها تجري أوصافاً على النكرات في نحو قولك: مررت برجل أبوه كريم، ونظرت إلى غلام قامت أخته؛ فلما أريد مثل هذا في المعرفة بم يمكن أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم؛ على أن تكون الجملة وصفاً لزيد؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة؛ فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: (مررت بزيد كريم) على الوصف؛ فإذا كان الوصف جملة نحو: مررت برجل أبوه كريم؛ لم يكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا اللام على الجملة؛ لأن اللام من خواص الأسماء، فجاءوا بـ "الذي" متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل، وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة لـ "الذي" فقالوا: مررت بزيد أبوه منطلق، وبهند التي قام أخوها؛ فألزموا اللام هذا الموضع لما أرادوا التعريف للوصف ليعلموا أن الجملة الآن قد صارت وصفاً لمعرفة؛ فجاءوا بالحرف الذي وضع للتعريف، وهو اللام، فأولوه (الذي) ليتحصل لهم بذلك لفظ التعريف الذي قصدوه، ويطابق اللفظ المعنى الذي حاولوه) [1].

(1) . سر صناعة الإعراب لابن جني ٢: ٣٤.

١٨. قاعدة: (الجُمَلُ بَعدَ النَّكِرَاتِ صِفَاتٌ، وبعدَ المَعارِفِ أحوالٌ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم المنتجب الهمذاني وابن هشام، فعند قوله سبحانه: (وَمِمَّا رَزَقنَاهُم يُنفِقُونَ) [البقرة: ٣] قال المنتجب الهمذاني: ((ما) هنا يجوز أن تكون موصولة، و (رَزَقنَاهُم) صلتها، وعائدها محذوف، وهو المفعول الثاني لرزقنا، لأن رَزَقَ فِعلٌ يتعدى إلى مفعولين، والتقدير: رزقناهموه.

فإن قلتَ: لم كُتِبت (مما) في "الإمام" متصلة، وحقها أن تكون منفصلةً لكون (ما) موصولة؟ قلتُ: لأن نون (من) لمَّا وجب قلبها لأجل الإدغام، وذهبت لذلك من اللفظ، حذفت في الخط مع أن الجار والمجرور كشيء واحدٍ.

وأن تكون موصوفةً بمعنى شيء، أي: ومِن مالٍ رزقناهم، فتكون (رَزَقنَاهُم) في موضع جر على أنها صفةٌ لـ (ما)؛ لأن الجملة إذا وقعت بعد النكرة كانت صفة لها، وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالاً منها، وعلى القول الأول لا يكون لها موضع، لأن الصلة لا موضع لها.

وأن تكون مصدريةً، أي: ومِن رِزقنا، أي: ومن مرزوقنا، تسمية للمفعول بالمصدر، كَخَلقِ الله، وضَربِ الأمير) [١].

وقال ابن هشام: (يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ١١١.

مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة، قوله تعالى (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَينا كِتاباً نَقرَؤُوهُ) [الإسراء: ٩٣]، (لِمَ تَعِظُونَ قَوماً اللهُ مُهلِكُهُم أَو مُعَذِّبُهُم) [الأعراف: ١٦٤]، (مِن قَبلِ أَن يَأتِيَ يَومٌ لَا بَيعٌ فِيهِ) [البقرة: ٢٥٤]، ومنه (حَتَّى إِذا أَتَيا أَهلَ قَريَةٍ استَطعَما أَهلَها) [الكهف: ٧٧].

وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استطعماها كان مجازاً ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً لـ إذا؛ لأن تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأن الجواب في قصة الغلام (قالَ أَقَتَلتَ) [الكهف: ٧٤] لا قوله (فَقَتَلَهُ) [الكهف: ٧٤]؛ لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً فليكن (قال) في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة، (وَلا تَمنُن تَستَكثِرُ) [المدثر: ٦]، (لَا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُم سُكارى) [النساء: ٤٣].

ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما بعد النكرة، (وَهذا ذِكرٌ مُبارَكٌ أَنزَلناهُ) [الأنبياء: ٥٠]، فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ولك أن تقدرها حالا منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: (فَآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ استَحَقَّ عَلَيهِمُ الأَولَيانِ) [المائدة: ١٠٧] إن (الأوليان) صفة لآخران لوصفه بيقومان، ولك أن تقدرها حالاً من المعرفة، وهو الضمير في (مبارك)، إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال، أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في (وَهذا بَعلِي شَيخاً) [هود: ٧٢]، وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، وتقول ما فيها أحد يقرأ فيجوز الوجهان أيضاً لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة، (كمثل الحمار يحمل أسفارا) []، فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير (يحمل) حالاً أو وصفاً، ومثله (وَآيَةٌ لَهُمُ الليلُ نَسلَخُ مِنهُ النَّهارَ) [يس: ٣٧])[١].

١٩. قاعدة: (إذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلتَ المَعرفةَ مُبتدأً والنَّكِرَةَ خبراً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم المنتجب الهمذاني والسمين الحلبي، فعند قوله سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيهِم أَأَنذَرتَهُم أَم لَم تُنذِرهُم لَا يُؤمِنُونَ) [البقرة: ٦] قال المنتجب الهمذاني: (فإن قلت: ما منعك أن تجعل (سَوَاءٌ) مبتدأ وما بعده خبره كما زعم بعضهم؟ قلت: منعني تنكيرُه، وقد تقرر أنه إذا اجتمع المعرفة والنكرة لم يكن الخبر إلا النكرةَ، لأن الخبر يجب أن يكون مجهولاً، وما يخبر عنه معروفاً، ولو عكست لم يجز، لأن الإخبار بما يُعرف عما لا يُعرف عكس العادة، لعدم الفائدة) [٢].

وعند قوله عز وجل: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ) [الأنعام: ١٠٠] ذكر السمين الحلبي أن فيها خمسة أوجه فقال: (الثالث: أن يكون» شركاء هو المفعول الأول والجن هو المفعول الثاني، قاله الحوفي، وهذا لا يَصِحُّ لِما عرفت أن الأول في هذا الباب مبتدأ في الأصل والثاني خبر في الأصل.

---

(١) . مغني اللبيب: ٥٦٠.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ١٣٧.

وتقرَّر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جَعَلتَ المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً، من غير عكس إلا في ضرورة، تقدَّم التنبيه على الوارد منها) [1].

٢٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (مَا) كافَّةً بَعدَ (رُبَّ) لِيَحسنَ بَعدَها وُقُوعُ المعرفةِ والفِعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من المنتجب الهمذاني فقد قال: (و(ما): تأتي بعد رُبَّ على ثلاثة أوجه أحدها: أن تكون كافة، ليحسن بعدها وقوع المعرفة والفعل، لأن رب تجر ما بعدها، ولا تدخل على المعرفة، ولا على الفعل، فلما لحقتها (ما) كفتها عن عملها، وحسن دخولها عليهما في نحو: ربما زيد قائم، وربما قام زيد، وربما رجل قام، فكفتها عن عملها كما ترى، ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى، وجب أن تكون (ربما) كذلك تدخل على الماضي.

فأما دخولها على المضارع في نحو قوله عز وجل: (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الحجر: ٢].

والثاني: أن تكون (ما) في (ربما) زائدة ملغاة، فتجر ما بعدها بربّ، تقول: ربما رجلٍ أكرمته، وربما طعامٍ أكلته، فتجر ما بعدها بها.

والثالث: أن تكون (ما) في ربما نكرة بمعنى شيء) [2].

---

(١) . الدر المصون ٥: ٨٤.

(٢) . باختصار من: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ١٢٥.

٢١. قاعدة: (المعرفةُ إذَا أُعِيدَت معرفةً كانت الثَّانيةُ عينَ الأُولى، والنَّكِرَةُ إذا أُعِيدَت نَكِرةً كانت الثَّانيةُ غيرَ الأُولى)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء، وفيها خلاف بين أهل العلم، فعند قوله سبحانه: (فَإِنَّ مَعَ العُسرِ يُسراً. إِنَّ مَعَ العُسرِ يُسراً) [الشرح: ٥. ٦] قال النسفي: (إن العسر أعيد معرفاً فكان واحداً لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى واليسر أعيد نكرة والنكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى فصار المعنى إن مع العسر يسرين قال أبو معاذ يقال إن مع الأمير غلاماً إن مع الأمير غلاماً فالأمير واحد ومعه غلامان وإذا قال إن مع أمير غلاماً وإن مع الأمير الغلام فالأمير واحد والغلام واحد وإذا قيل أن مع غلاماً وإن مع أمير غلاماً فهما أميران وغلامان كذا في شرح التأويلات) [١].

وقال العكبري: ((العسر): في الموضعين واحد؛ لأن الألف واللام توجب تكرير الأول. وأما يسرا في الموضعين فاثنان؛ لأن النكرة إذا أريد تكريرها جيء بضميرها، أو بالألف واللام، ومن هنا قيل: «لن يغلب عسر يسرين») [٢].

وقال الإسكافي: (للسائل أن يسأل عن فائدة تكراره؟ والجواب أن يقال: إن الله تعالى وعد في عسر أن يعقبه بيسرين، وأن من كان في شدة قطعها عنه إلى نعمة بعد نعمة، لأن العسر لمّا أعيد لفظه معرّفا كالأول لم يكن إلاّ إياه، ويسر لمَّا أعيد لفظه نكرة كان غير الأول، وإذا لم يكن ذاك لم يكن لفظه تكرارا) [٣].

---

(١). تفسير النسفي ٣: ٦٥٧.

(٢). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢: ١٢٩٣.

(٣). باختصار من: درة التنزيل وغرة التأويل ١: ١٣٦٤.

(وقال أبو البقاء: العُسرُ في الموضعَينِ واحدٌ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ توجبُ تكريرَ الأولِ، وأمَّا يُسراً في الموضعَينِ فاثنانِ، لأنَّ النكرةَ إذا أُريد تكريرُها جيءَ بضميرِها أو بالألفِ واللام، ومن هنا قيل: لن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَين) [1].

وقال الزركشي: (إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين أو الثاني معرفة والأول نكرة أو عكسه، فالأول: أن يكونا معرفتين والثاني فيه هو الأول غالبا حملا له على المعهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة كـ "العسر" في قوله (فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا) ولذلك ورد لن يغلب عسر يسرين.

قال التنوخي إنما كان مع العسر واحداً لأن اللام طبيعة لا ثاني لها بمعنى أن الجنس هي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد) [2].

وقال ابن عاشور: (وتضافر المفسرون على انتزاع ذلك منها فوجب التعرض لذلك، وشاع بين أهل العلم أن ذلك مستفاد من تعريف كلمة العسر وإعادتها معرفة ومن تنكير كملة «يسر» وإعادتها منكرة، وقالوا: إن اللفظ النكرة إذا أعيد نكرة فالثاني غير الأول وإذا أعيد اللفظ معرفة فالثاني عين الأول كقوله تعالى: (كَما أَرسَلنا إِلى فِرعَونَ رَسُولاً فَعَصى فِرعَونُ الرَّسُولَ) [المزمل: ١٥. ١٦].

وبناء كلامهم على قاعدة إعادة النكرة معرفة خطأ؛ لأن تلك القاعدة في إعادة النكرة معرفة لا في إعادة المعرفة معرفة وهي خاصة بالتعريف بلام العهد دون لام الجنس، وهي أيضاً في إعادة اللفظ في جملة أخرى والذي في الآية ليس بإعادة لفظ في كلام ثان بل هي تكرير للجملة الأولى، فلا ينبغي الالتفات إلى هذا المأخذ، وقد أبطله من قبل أبو علي الحسين الجرجاني في كتاب «النظم»

---

(١). الدر المصون ١١: ٤٧.

(٢). البرهان في علوم القرآن ٤: ٩٣.

كما في «معالم التنزيل». وأبطله صاحب «الكشاف» أيضا، وجعل ابن هشام في «مغني اللبيب» تلك القاعدة خطأ.

والذي يظهر في تقرير معنى قوله: «لن يغلب عسر يسرين» أن جملة: (إِنَّ مَعَ العُسرِ يُسراً) تأكيد لجملة فإن مع العسر يسرا ومن المقرر أن المقصود من تأكيد الجملة في مثله هو تأكيد الحكم الذي تضمنه الخبر. ولا شك أن الحكم المستفاد من هذه الجملة هو ثبوت التحاق اليسر بالعسر عند حصوله، فكان التأكيد مفيدا ترجيح أثر اليسر على أثر العسر، وذلك الترجيح عبر عنه بصيغة التثنية في قوله: «يسرين»، فالتثنية هنا كناية رمزية عن التغلب والرجحان فإن التثنية قد يكنى بها عن التكرير المراد منه التكثير كما في قوله تعالى: (ثُمَّ ارجِعِ البَصَرَ كَرَّتَينِ يَنقَلِب إِلَيكَ البَصَرُ خاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ) [الملك: ٤] أي ارجع البصر كثيرا لأن البصر لا ينقلب حسيراً من رجعتين. ومن ذلك قول العرب: لبيك، وسعديك، ودواليك» والتكرير يستلزم قوة الشيء المكرر فكانت القوة لازم لازم التثنية وإذا تعددت اللوازم كانت الكناية رمزية.

وليس ذلك مستفاداً من تعريف العسر باللام ولا من تنكير «اليسر» وإعادته منكراً) [1].

(1) . التحرير والتنوير ٣٠: ٤١٥.

٢٢. قاعدة: (موضعُ دخولِ ضميرِ الفصلِ إذا كانَ الخبرُ معرفةً أو ما أشبهَ المعرفة)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الزجاج ومكي القيسي فعند قوله عزَّ وجلَّ: (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِن رَبِّهِم وَأُولَئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ) [البقرة: ٥] قال الزجاج: (موضع (أولئك) رفع بالابتداء، والخبر: (عَلَى هُدًى مِن رَبِّهِم).

إلا أن أُولَئِكَ لا يعرب لأنه اسم لِلإشارة، وكسرت الهمزة فيه لالتقاءِ السَّاكنين.

وكذلك قوله (وَأُولَئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ)، إلا أنَّ (هُم) دخلت فصلاً، وإن شئت كانت تكريراً للاسم، كما تقول زيد هو العالمُ، فترفع زيداً بالابتداء.

وترفع (هو ابتداءً ثانياً، وترفع العالم خبراً " لهو "، والعالم خبراً لزيد.

فكذلك قوله أُولَئِكَ هم المفلحون) وإن شئت جعلت (هو) فصلاً وترفع زيداً والعالم على الابتداءِ وخبره، والفصل هو الذي يسميه الكوفيون عماداً.

و" سيبويه " يقول إن الفصل لا يصلح إلا مع الأفعال التي لا تتم نحو كان زيد هو العالم، وظننت زيداً هو العالمَ".

وقال سيبويه دخل الفصل في قوله عزَّ وجلَّ: (تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيراً) [المزمل: ٢٠] وفي قوله: (وَلَا يَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَبخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضلِهِ هُوَ خَيراً لَهُم) [آل عمران: ١٨٠]، وفي قوله: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ) [سبأ: ٦]، وفي قوله: (وَإِذ قَالُوا اللهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِن عِندِكَ) [الأنفال: ٣٢]، وما أشبه هذا مما ذكر الله عزَّ وجلَّ.

وكذلك (لك) في الكلام في الابتداء والخبر، وفي قولك كان زيد هو العالم ذكرُ هو، وأنت، وأنا. ونحن، دخلت إعلاماً بأن الخبر مضمون وأن الكلام لم يتم، وموضع دخولها إذا كان الخبر معرفة أو ما أشبه المعرفة.

وأن (هو) بمنزلة (ما) اللغوِ في قوله عزَّ وجلَّ: (فَبِمَا رَحمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُم) [آل عمران: ١٥٩] فإنما دخول ما مؤكدة) [١].

وقال مكي القيسي: ((هُمُ): مبتدأ و (المفلحون): الخبر، والجملة: خبر عن (أولئك) ويجوز أن تكون (هُمُ): فاصلة لا موضع لها من الإعراب وهي وأخواتها يدخلن فواصل بين الابتداء والخبر دخل عليه عامل أم لم يدخل، ولا تكون إلا إذا كان الخبر معرفة أو ما قارب المعرفة، فإن كان الخبر نكرة أو فعلاً أو جملة لم تكن إلا مبتدأة.

فهذا أصل الفاصلة فاعرفه، وهي تكون فاصلة على أحد ثلاثة أوجه:

إما أن تكون فصلاً بين المعرفة والنكرة، فيكون دخولها يدل على أن الخبر معرفة أو ما قرب من المعرفة.

والثاني: أن تدخل فصلاً بين النعت والخبر، فدخولها فاصلة يدل على أن ما بعدها خبر لما قبلها، وليس بنعت لما قبلها، فإذا قلت: (إن زيداً هو الظريف) علم بدخول (هو) أن (الظريف) خبر، وليس بنعت لزيد.

والثالث: أن تدل بدخولها مع (كان)، على أن (كان) هي الناقصة التي تحتاج إلى خبر، وليست بـ " كان " التامة التي لا تحتاج إلى خبر، ولا تكون الفاصلة إلا وهي الأولى.

في المعنى تقول: (كان زيد هو العاقل)، (فهو): هو زيد في المعنى، ولو قلت: (كان زيد أنت الضارب إياه)، لم تكن (أنت) فاصلة، لأنها ليست هي الأولى في المعنى، ولا تكون هنا إلا مبتدأة) [٢].

---

(١) . معاني القرآن للزجاج ١: ٧٤.

(٢) . الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ١: ١٣٧.

وعند قوله تعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ وَيَهدِي إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ) [سبأ: ٦] قال الزجاج: (ههنا علماء إليهود الذين آمَنُوا بالنبي عليه السلام، منهم كعبُ الأحبار وعبدُ الله بنُ سلام، أي وَلِيَرى، وموضع يرى، عطف على قوله: (ليجزي) و (الحَقَّ) منصوب. خبر ليرى الذي و(هُوَ) ههنا فصل يدل على أن الذي بعدها ليس بنعتٍ، ويسميه الكوفيون العماد.

لا تدخل (هو) عماداً إلا في المعرفة وما أشبهها، وقد بيَّنَّا ذلك فيما مَضَى.

والرفع جائز في قوله: (هُوَ الحَقُّ)) [1].

وعند قوله عز وجل: (إِن كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ) [الأنفال: ٣٢] قال مكي القيسي: (قَوله (هُوَ الحَقَّ) هُوَ فاصلة تؤذن أَن الخَبَر معرفَة أَو مَا قَارب المعرفَة وَقيل دخلت لتؤذن أَن كَانَ لَيست بِمَعنى وَقع وَحدث وَأَن الخَبَر منتظر وَقيل دخلت لتؤذن أَن مَا بعدهَا خبر بنعت لما قبلهَا وَقَالَ الأَخفَش: هُوَ زَائِدَة كَمَا زيدت مَا فِي (فبمَا رَحمَة) وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: هُوَ عماد) [2].

وعند قوله عز وجل: (وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِن خَيرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيراً وَأَعظَمَ أَجراً) [المزمل: ٢٠] قال الأصبهاني: ((هو) فصل، وهو الذي يسميه الكوفيون عماداً، ونصب (خَيراً) لأنّه مفعوْل ثانٍ لـ (تَجِدُوهُ)، والفصل يدخل بين كل معرفتين لا يستغني أحدهما عن الآخر، أو بين معرفة ونكرة تقارب المعرفة، نحو قولك: زيد هو خيرٌ منك، وكان عمروٌ هو أفضل من بكر، والمواضع التي يدخل فيها الفصلُ أربعة:

---

(١) . معاني القرآن للزجاج ٤: ٢٤١.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٣١٤.

يدخل بين المبتدأ والخبر، وبين اسم كان وخبرها. وبين اسم (إنّ) وخبرها، وبين مفعولي الظن) [1].

وعند قوله تعالى: (قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ. اللهُ الصَّمَدُ) [الإخلاص: ١. ٢] قال الأصبهاني: (فـ (هُوَ) مبتدأ و (اللهُ) مبتدأ ثانٍ و (أَحَدٌ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر عن الأول، هذا مذهب البصريين.

وقال الكسائي: (هو) عماد حكى ذلك الفراء وخطأه فيه؛ لأنّه ليس قبله ما يعتمد عليه. وهو كما قال؛ لأنَّ العماد إنما يكون بين معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى، أو بين معرفة ونكرة تقارب المعرفة، وذلك في باب الابتداء، وباب كان، وباب (إن)، وباب الظن) [2].

قال المنتجب الهمذاني: (إن هذا (الفصل) لا يكون إلا بضمائر المرفوع، وهي اثنا عشر مضمراً منفصلاً: أنا، نحن، أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هم، هن. اثنان للمتكلم وهما: أنا، نحن، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب على الترتيب المذكور. ولهذا الفصل شريطتان:

إحداهما: أن يكون بين المبتدأ والخبر وما هو جارٍ مجراهما من باب كان وأخواتها، وباب إنّ، وباب ظننت وأخواتهما.

والثانية: أن يكون بين معرفتين.

مثال وقوعه بين المبتدأ والخبر: زيد هو القائم، لك أن تجعل (هو) فصلاً عارياً من الإعراب، وتجعل القائم خبر زيد، ويكون الكلام من جزأين، ولك أن تجعل (هو) مبتدأ، والقائم خبره، وتجعل الجملة في موضح خبر زيد، وهو الآن ليس بفصل.

---

(١) . إعراب القرآن للأصبهاني: ٤٧٧.

(٢) . إعراب القرآن للأصبهاني: ٥٦٢.

ومثال وقوعه في باب كان: قولك: كان زيد هو القائمُ، إن جعلته فصلاً نصبت القائم، لأن (هو) لا اعتداد به، وإن لم تجعله فصلاً رفعت القائم لكونه خبراً له، وتكون الجملة في موضع نصب لكونها خبراً لكان.

ومثال وقوعه في باب (إن) قولك: إن زيداً هو القائم، لك أن تجعل (هو) فصلاً عارياً من الإعراب، وتجعل القائم خبر إنّ، ولك أن تجعل (هو) مبتدأ والقائم خبره. وتكون الجملة في موضع رفع بحق خبر إنّ.

ومثال وقوعه في باب ظننت: قولك: ظننت زيداً هو القائم، إن جعلت (هو) فصلاً نصبت القائم، إن لم تجعله فصلاً رفعت القائم، كما ذكرتُ في باب كان.

وكذلك حكم الضمائر كلِّها مهما جَعَلتَ واحداً منها فصلاً، فلا بد لك من الإتيان بالألف واللام في الاسم الواقع بعده، وإن لم تجعله فصلاً، فأنت مُخَيَّرٌ فيهما، فاعرفه، لو قلتَ: كان زيد هو قائماً، لم يجز، لأن ما بعده نكرة، وأما قولهم: ما كان زيد هو خيراً منك، فأتوا بـ (هو) الفاصل هنا لأجل أن خيراً قد تخصص بـ (منك) فقارب المعرفة، ولذلك لم يجيزوا: زيدٌ الأفضل من عمرو، لأن (من) إنما تدخل لِتُحدِثَ فيه ضرباً من التخصيص، فاذا دخلت لام المعرفة جعلت الاسم بحيث توضع اليد عليه، فإذا لَحِقَت (مِن) معها كان كالنقض للتعريف الحادث باللام، فكأنهم إذا قالوا: كان زيد هو خيراً منك، قدّروا فيه الألف واللام، وبنوا على هذا الأصل مسألةً وهي قولهم: كان زيد هو يقول ذاك، جوزوا أن يكون (هو) فصلاً إذا كان الخبر مضارعاً، ولم يجوزوا إذا كان الخبر اسم فاعل، نحو: قائل، وقالوا: لأنا نُقَدِّرُ في يقول معنى الألف واللام، ويصح هذا التقدير، لأنَّ (يقول) ممتنعٌ من أن يَظهر فيه الألف واللام. وأما إذا كان الخبر قائلاً، فإنه محتمل لظهور الألف واللام فيه، فلا معنى لتقديرها.

وفي الفصل كلام كثير لا يليق ذكره هنا، وهذا القدر كافٍ لمن له قلب ويعرف العربية.

أَو (هُمُ) مبتدأ ثانٍ، و (المُفلِحُونَ) خبره، والجملة في محل الرفع على أنها خبر (وَأُولَئِكَ).

قيل: فإن قيل: فَلِمَ أتى (وَأُولَئِكَ) مع العاطف؟ وما الفرق بينه وبين قوله: (أُولَئِكَ كَالأَنعَامِ بَل هُم أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الغَافِلُونَ)؟

قيل: قد اختلف الخبران هنا، فلذلك دخل العاطف بخلاف الخبرين ثَمّة، فإنهما متفقان، لأن التسجيل عليهم بالغفلة وتشبيههم بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقرِّرَة لما في الأولى، فهي من العطف بمعزِلٍ) [1].

٢٣. قاعدة: ((كَافَّة) فِي لُزُومِ النَّكِرَةِ نَظِير (أجمعين) فِي لُزُومِ المَعرفةِ)

هذه القاعدة مستفادة من الرماني، فعند قوله عز وجل: (وَقَاتِلُوا المُشرِكِينَ كَافَّةً) [التوبة: ٣٦] قال المنتجب الهمذاني: ((كافةً) مصدر على فاعلة، كالعاقبة والعافية في موضع الحال، إمَّا من الفاعل بمعنى: قاتلوهم محيطين بهم، أو من المفعول بمعنى: جميعاً.

وأصلها كافِفَة، من كففتُ القوم، إذا منعتهم، ثم جعلت بمعنى جميعاً.

قال الرماني: وهي من المصادر التي لا تتصرف، لوقوعها موقع معاً وجميعاً، وهي في لزوم النكرة نظير أجمعين في لزوم المعرفة) [2].

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ١: ١٣٣.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٣: ٢٦١.

٢٤. قاعدة: (الأصلُ فِي (غَير) أنَّه نَكِرَةٌ وَإِن أُضيفَ إِلَى مَعرفَةٍ لِأَنَّه لَا يَدُلُّ على شَيءٍ معيَّنٍ)

هذه القاعد مستفادة من مكي القيسي، فعند قَوله عز وجل: (غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم) [الفاتحة: ٧] قال: (غير اسم مُبهَم أَلا أَنه أعرب للزومه الإِضَافَة وخفضه على البَدَل من الَّذين أَو على النَّعت لَهُم إِذ لَا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم فجروا مجرى النكرَة فَجَاز أَن يكون (غير) نعتاً لَهُم.

وَمن أصل غير أَنَّهَا نكرَة وَإِن أضيفت إِلَى معرفَة لِأَنَّهَا لَا تدل على شَيء معيَّن وَقد رُوِيَ نصب غير عَن ابن كثير وَغَيره ونصبها على الحَال من الهَاء وَالمِيم فِي عَلَيهِم أَو من الَّذين إِذ لَفظهم لفظ المعرفَة وَأَن شِئت نصبته على الِاستِثنَاء المُنقَطع عِند البَصرِيين وَمنعه الكُوفِيُّونَ لأجل دُخُول لَا وَأَن شِئت نصبته على اضمار أَعنِي وَعَلَيهِم الثَّانِي فِي مَوضِع رفع مفعول لم يسم فَاعله للمغضوب لِأَنَّهُ بِمَعنى الَّذين غضب عَلَيهِم وَلَا ضمير فِيهِ إِذ لَا يتَعَدَّى إِلَّا بِحرف جر بِمَنزِلَة مر بزيد وَلذَلِك لم يجمع) [(١)].

وعند قَوله سبحانه: (غَيرُ أُولِي الضَّرَرِ) [النساء: ٩٥] قال: (من نصب غيرا فعلى الِاستِثنَاء من القاعدين وان شِئت من المُؤمِنِينَ وَإِن شِئت نصبته على الحَال من القاعدين أَي لَا يستوى القَاعِدُونَ فِي حَال صحتهم وَمن رفع غيرا جعله نعتا للقاعدين لأَنهم غير مَعنيين لم يقصد بهم قوم بأعيانهم فصاروا كالنكرة فَجَاز أَن يوصفوا بِغَير وَجَاز الحَال مِنهُم لِأَن لَفظهم لفظ المعرفَة وَقد تقدم نَظِيره فِي نصب غير المغضوب وخفضه وَالأَحسَن أَن يكون الرّفع فِي غير على البَدَل

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٧٢.

من القاعدين وَقد قَرَأَ أَبُو حَيوَة غير بالخفض نعتا للمُؤمِنين وَقيل هُوَ بدل من المُؤمِنِينَ) [1].

٢٥. قاعدة: (لفظُ (مِثل) لا تُعَرِّفُهُ الإضافةُ إلى مَعرِفَةٍ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عطية والمنتجب الهمذاني، فعند قوله تعالى: (فَوَرَبِّ السَّماءِ وَالأَرضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثلَ مَا أَنَّكُم تَنطِقُونَ) [الذاريات: ٢٣] قال ابن عطية: (اختلف القراء في قوله: مِثلَ ما، فقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر «مثل» بالرفع، ورويت عن الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش بخلاف عنهم. وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر وأهل المدينة وجل الناس: «مثل» بالنصب، فوجه الأولى الرفع على النعت، وجاز نعت النكرة بهذا الذي قد أضيف إلى المعرفة من حيث كان لفظ مثل شائعا عاما لوجوه كثيرة، فهو لا تعرفه الإضافة إلى معرفة، لأنك إذا قلت: رأيت مثل زيد فلم تعرف شيئا، لأن وجوه المماثلة كثيرة، فلما بقي الشياع جرى عليه حكم النكرة فنعتت به النكرة. وما زائدة تعطي تأكيدا، وإضافة «مثل» هي إلى قوله: أَنَّكُم. ووجه قراءة النصب أحد ثلاثة وجوه: إما أن يكون مثل قد بني لما أضيف إلى غير متمكن وهو في موضع رفع على الصفة لَحَقٌّ ولحقه البناء، لأن المضاف إليه قد يكسب المضاف بعض صفته كالتأنيث في قوله: شرقت صدر القناة. ونحوه، وكالتعريف في غلام زيد إلى غير ذلك، ويجري «مثل» حينئذ مجرى (عَذابِ يَومِئِذٍ) [المعارج: ١١] على قراءة من فتح الميم، ومنه قول الشاعر [النابغة الذبياني]: [الطويل] على حين عاتبت المشيب على الصبا ومنه قول

---

(١) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٠٦.

الآخر: [البسيط] لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت ف «غير» فاعلة ولكنه فتحها. والوجه الثاني وهو قول المازني إن «مثل» بني لكونه مع ما شيئاً واحداً، وتجيء على هذا في مضمار ويحما وأينما، ومنه قول حميد بن ثور:

ألا هيما مما لقيت وهيما ... وويها لمن لم يدر ما هن ويحما

فلولا البناء وجب أن يكون منونا، وكذلك قول الشاعر [حسان بن ثابت]: فأكرم بنا أما وأكرم بنا ابن ما والوجه الثالث: أن تنصب «مثل» على الحال من قوله: لَحَقٌّ وهي حال من نكرة وفيه خلاف لكن جوز ذلك الجرمي، وأما غيره فيراه حالا من الذكر المرفوع في قوله لَحَقٌّ لأن التقدير لَحَقٌّ هو، وفي هذا نظر) [1].

وعند قوله سبحانه: (بِعَشرِ سُوَرٍ مِثلِهِ مُفتَرَيَاتٍ) [هود: ١٣] قال المنتجب الهمذاني: ((مثله) صفة للسور على سبيل الانفصال، لأن مثلاً لا يتعرف وإن أضيف إلى المعرفة لتوغله في الإبهام، وهو هنا بمعنى أمثاله، ذهاباً إلى مماثلة كل واحدة منها له) [2].

٢٦. قاعدة: (اسمُ الفاعلِ إذا كانَ بِمَعنَى الحالِ والاستقبالِ كانَ الانفصالُ مقدراً فِيهِ فيبقَى نَكِرَة)

هذه القاعدة مستفادة من الأصبهاني، فعند قوله عز وجل: (فَلَمَّا رَأَوهُ عارِضاً مُستَقبِلَ أَودِيَتِهِم) [الأحقاف: ٢٤] قال: (وقوله: (مُستَقبِلَ أَودِيَتِهِم) نكرة، وإن كان بلفظ المعرفة؛ لأنَّ الانفصال مقدّرٌ فيه، والمعنى: فلمَّا رأوه

---

(١) . تفسير ابن عطية ٥: ١٧٦.

(٢) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٣: ٤٤٦.

مستقبلاً أوديتهم. وكذلك، (ممطرنا) إنما معناه: ممطر لنا، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال كان الانفصال مقدراً فيه، نحو قولك: هذا ضاربُ زيد غداً، وشاتم عمر الساعة، والمعنى سيضربه وهو يشتمه، وعليه قوله تعالى: (كُلُّ نَفسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ) [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: (هَدياً بالِغَ الكَعبَةِ) [المائدة: ٩٥]، قال جرير:

يَا رُبَّ غَابِطنَا لو كانَ يطلبُكُم ... لاقَى مُبَاعَدَةً مِنكُم وحِرمانا

يريد: يا رب غابط لنا؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تدخل على معرفة، وإنما تدخل على النكرة وكذلك (كل)) [1].

قال الباقولي: (هذا باب ما جاء في التنزيل من أسماء الفاعلين مضافة إلى ما بعدها، بمعنى الحال أو الاستقبال فمن ذلك قوله تعالى: (مالِكِ يَومِ الدِّينِ) [الفاتحة: ٤]. الإضافة فيه إضافة غير تحقيقيه، وهو في تقدير الانفصال، والتقدير: مالك أحكام يوم الدين وإذا كان كذلك لم يكن صفة لما قبله، ولكن يكون بدلا.

فإن قلت: إنه أريد به الماضي فأضيف فجاز أن يكون وصفاً لما قبله، والمعنى معنى المستقبل، كما قال: (وَنادى أَصحابُ الجَنَّةِ) [الأعراف: ٤٤].

فالوجه الأول أحسن لأنه ليس في لفظه ما يدل على الماضي، والشيء إنما يحمل في المعنى على ما يخالف في اللفظ، نحو «نادى»، يقال لفظه لفظ الماضي والمعنى المستقبل، وهذا التقدير لا يصح في (مالِكِ يَومِ الدِّينِ) إذ لا يقال: لفظه لفظ الماضي ومعناه المستقبل.

ومن ذلك قوله تعالى: (كُلُّ نَفسٍ ذائِقَةُ المَوتِ) [آل عمران: ١٨٥]، لولا ذلك لم يجز خبراً على «كل» لأنه لا يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة.

---

(١) . إعراب القرآن للأصبهاني: ٣٧٧.

نظيره في الأنبياء [٣٥]: (كُلُّ نَفسٍ ذائِقَةُ المَوتِ وَنَبلُوكُم بِالشَّرِّ وَالخَيرِ) ومن ذلك قوله تعالى: (هَدياً بالِغَ الكَعبَةِ) [المائدة: ٩٥] أي: بالغاً الكعبة، إضافة في تقدير الانفصال، أي هديا مقدرا به بلوغ الكعبة، ليس أن البلوغ ثابت في وقت كونه هديا فإنما الحال هنا كالحال في قوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خالِدِينَ فِيها) [هود: ١٠٨] أي: مقدرين الخلود فيها.

ومثله: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجادِلُ فِي اللهِ بِغَيرِ عِلمٍ وَلا هُدىً وَلا كِتابٍ مُنِيرٍ ثانِيَ عِطفِهِ) [الحج: ٨ـ ٩] أي: ثانياً عطفه، والإضافة في تقدير الانفصال، لولا ذلك لم ينتصب على الحال.

ومن ذلك قوله تعالى: (وَلَا الليلُ سابِقُ النَّهارِ) [يس: ٤٠] أي سابق النهار. والتقدير به التنوين.

ومن ذلك قوله تعالى: (إِنَّكُم لَذائِقُو العَذابِ الأَلِيمِ) [الصافات: ٣٨] أي: لذائقون العذاب الأليم، فالنية به ثبات النون لأنه بمعنى الاستقبال.

ومن ذلك قوله تعالى: (هَل هُنَّ كاشِفاتُ ضُرِّهِ أَو أَرادَنِي بِرَحمَةٍ هَل هُنَّ مُمسِكاتُ رَحمَتِهِ) [الزمر: ٣٨] هو في تقدير التنوين، دليلة قراءة من نوّن ونصب «ضرّه» و «رحمته» .

ومن ذلك قوله تعالى: (فَلَمَّا رَأَوهُ عارِضاً مُستَقبِلَ أَودِيَتِهِم) [الأحقاف: ٢٤] أي: مستقبلا أوديتهم ومثله ما بعده: (عارِضٌ مُمطِرُنا) أي: عارض ممطر إيّانا، لولا ذلك لم يجز وصفاً على النكرة.

ومن ذلك قوله: (إِنَّما أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخشاها) [النازعات: ٤٥]، دليله قراءة «يزيد» «منذر من يخشاها» بالتنوين.

فهذه الأسماء كلها إذا أضيفت خالفت إضافتها إضافة الماضي، نحو قوله تعالى: (فالِقُ الإِصباحِ وَجَعَلَ الليلَ سَكَناً) [الأنعام: ٩٦]؛ لأن الإضافة في نحو

ذلك صحيحة، وتوصف به المعرفة ألا ترى أن «فالق» صفة لقوله: (ذلِكُمُ اللهُ) [الأنعام: ٩٥] وإنما صحت إضافته لأنه لا يعمل فيما بعده، فلا يشبه الفعل، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال عمل فيما بعده، لأنه يشبه «يفعل» بدليل أن «يفعل» أعرب.

فأما قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللهَ وَاعلَمُوا أَنَّكُم مُلاقُوهُ) [البقرة: ٢٢٣]، وقوله تعالى: (فَلَمَّا كَشَفنا عَنهُمُ الرِّجزَ إِلى أَجَلٍ هُم بالِغُوهُ) [الأعراف: ١٣٥]، وقوله تعالى: (وَتَحمِلُ أَثقالَكُم إِلى بَلَدٍ لَم تَكُونُوا بالِغِيهِ) [النحل: ٧]، وقوله تعالى: (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهلَكَ) [العنكبوت: ٣٣]، وقوله تعالى: (إِن فِي صُدُورِهِم إِلَّا كِبرٌ ما هُم بِبالِغِيهِ) [غافر: ٥٦]، وقوله تعالى: (لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلنا مَنسَكاً هُم ناسِكُوهُ) [الحج: ٦٧].

فالهاء والكاف عند سيبويه في موضع الجر بالإضافة، لكف «النون»، كما أن الظاهر في قوله: (سابِقُ النَّهارِ) وقوله: (لَذائِقُو العَذابِ) جر، وإن كانت الإضافة في تقدير الانفصال.

وعند الأخفش: الكاف والهاء في موضع النصب، بدليل قوله: (وَأَهلَكَ) فنصب المعطوف، فدل على نصب المعطوف عليه.

وسيبويه يحمل قوله: (وَأَهلَكَ) على إضمار فعل، كما يحمل: (وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ حُسباناً) [الأنعام: ٩٦] على إضمار فعل.

وكذلك: (وَما كُنتُ مُتَّخِذَ المُضِلِّينَ عَضُداً) [الكهف: ٥١]، فسيبويه يعتبر المضمر بالظاهر.

وكما جاز: (ذلِكَ لِمَن لَم يَكُن أَهلُهُ حاضِرِي المَسجِدِ الحَرامِ) [البقرة: ١٩٦] بجر «المسجد» وإضافة «حاضري» إليه، فكذا هذا والأخفش يدعى أن النون لا يمكن إظهارها هنا، لا يجوز (مُنَجُّوكَ)، ولا: (بالِغِيهِ)، ولا: (بالِغُوهُ).

فافترق الحال بين الظاهر والمضمر.

وأما قوله: (فَتَبارَكَ اللهُ أَحسَنُ الخالِقِينَ) [المؤمنون: ١٤] ليس بوصف لله، لأنه نكرة، والإضافة في تقدير الانفصال. بدليل تعلق الظرف به في «أحوج ساعة».

و(أَعلَمُ بِمَن ضَلَّ) [النجم: ٣٠]، وقد جاء:

ملك أضلع البرّية ما يو ... جد فيها لما لديه كفاء

فإن «أحسن» مرتفع ب «هو»، لأنه موضع بناء.

وإن شئت كان بدلاً لأن إضافة «أفعل» في تقدير «من».

فإذا ثبت: زيد أفضل القوم والتقدير: أفضل من القوم فإضافته غير محضة، لا يتعرف بها، فوجب أن يكون «أحسن» بدلاً لا وصفاً.

ومن ذلك قوله: (وَخاتَمَ النَّبِيِّينَ) [الأحزاب: ٤٠] بالكسر، اسم الفاعل، ليكون معرفة فيشاكل المعطوف عليه، ومن فتح، فهو مصدر، أي، ذا ختم) [١].

وعند قوله عز وجل: (تَنزِيلُ الكِتابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ. غافِرِ الذَّنبِ وَقابِلِ التَّوبِ شَدِيدِ العِقابِ) [غافر: ٢. ٣] قال ابن عطية: (وقوله: غافِرِ بدل من المكتوبة، وإن أردت ب غافِرِ المضي، أي غفرانه في الدنيا وقضاؤه بالغفران وستره على المذنبين، فيجوز أن يكون غافِرِ صفة، لأن إضافته إلى المعرفة تكون محضة، وهذا مترجح جدا، وإذا أردت ب غافِرِ الاستقبال أو غفرانه يوم القيامة فالإضافة غير محضة، و: غافِرِ نكرة فلا يكون نعتا، لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة، وفي هذا نظر. وقال الزجاج: غافِرِ وَقابِلِ صفتان. و: شَدِيدِ العِقابِ بدل) [٢].

---

(١). إعراب القرآن للباقولي ١: ١٦٠.

(٢). تفسير ابن عطية ٤: ٥٤٦.

وعند قوله سبحانه: (مالِكِ يَومِ الدِّينِ) [الفاتحة: ٤] قال أبو حيان: (ومن قرأ بجر الكاف فعلى معنى الصفة، فإن كان بلفظ ملك على فعل بكسر العين أو إسكانها، أو مليك بمعناه فظاهر لأنه وصف معرفة بمعرفة، وإن كان بلفظ مالك أو ملاك أو مليك محولين من مالك للمبالغة بالمعرفة، ويدل عليه قراءة من قرأ ملك يوم الدين فعلا ماضيا، وإن كان بمعنى الاستقبال، وهو الظاهر لأن اليوم لم يوجد فهو مشكل، لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فإنه تكون إضافته غير محضة فلا يتعرف بالإضافة، وإن أضيف إلى معرفة فلا يكون إذ ذاك صفة، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ولا بدل نكرة من معرفة، لأن البدل بالصفات ضعيف.

وحل هذا الإشكال هو أن اسم الفاعل، إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جاز فيه وجهان: أحدهما ما قدمناه من أنه لا يتعرف بما أضيف إليه، إذ يكون منوياً فيه الانفصال من الإضافة، ولأنه عمل النصب لفظاً.

الثاني: أن يتعرف به إذا كان معرفة، فيلحظ فيه أن الموصوف صار معروفاً بهذا الوصف، وكان تقييده بالزمان غير معتبر، وهذا الوجه غريب النقل، لا يعرفه إلا من له اطلاع على كتاب سيبويه وتنقيب عن لطائفه. قال سيبويه، رحمه الله تعالى، وزعم يونس والخليل أن الصفات المضافة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب، انتهى.

واستثنى من ذلك باب الصفة المشبهة فقط، فإنه لا يتعرف بالإضافة نحو حسن الوجه.

ومَن رفع الكاف ونون أو لم ينون فعلى القطع إلى الرفع.

ومَن نصب فعلى القطع إلى النصب، أو على النداء والقطع أغرب لتناسق الصفات، إذ لم يخرج بالقطع عنها.

ومَن قرأ ملك فعلاً ماضياً فجملة خبرية لا موضع لها من الإعراب، ومن أشبع كسرة الكاف فقد قرأ بنادر أو بما ذكر أنه لا يجوز إلا في الشعر) [1].

قال العضدي: (الإضافة على ضربين: إضافة محضة وهي التي لا ينوي بها الانفصال. وإضافة غير محضة وهي ما نوى به الانفصال.

والإضافة المحضة تجيء على ضربين إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى من فالتي بمعنى اللام نحو قولك: دار زيدٍ، وثوب عمروٍ، وغلام بكرٍ، وكل الدراهم. فمعنى هذا: دارٌ لزيدٍ، وثوبٌ لعمروٍ، وكل للدراهم. (وكلٌّ) اسم لأجزاء الشيء. وكما أنك إذا أضفت الأجزاء إلى المتجزئ كان بمعنى اللام فكذلك إذا أضفت إليه كلّاً كان كذلك.

ولا تضيف المعارف إنما تضاف النكرات. فإذا أضفت النكرة إلى المعرفة فاختصت بالإضافة اكتسبت من المعرفة التعريف الذي فيها نحو: غلام زيدٍ.

والكاف في أولئك وهنالك حرف خطاب وكذلك في جميع الأسماء المبهمة ولا موضع لها من الإعراب. ولو أضفت شيئاً من المبهمة لتنكر ولا يجوز تنكرها لقيام المعنى المعرف لها أبداً فيها وهو الإشارة.

ولو أضفت معرفة إلى نكرة فقلت: هذا زيد رجلٍ تنكر. وإذا أضفت نكرة إلى نكرة اختصت بالإضافة وإن لم تتعرف نحو: راكب حمارٍ، وغلام رجلٍ. وفي الأسماء أسماء قد أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها وأنها لا تخص شيئاً بعينه فمن ذلك: غير ومثل وسوى. تقول: مررت برجلٍ غيرك، وبغلامٍ مثلك فتصف بها النكرة.

وقد زعموا أن بعض العرب يجعل: واحد أمه، وعبد بطنه نكرة. ولأكثر أن يكون معرفة.

---

(1) . البحر المحيط ١: ٣٨.

ومما يضاف أسماء الظروف وذلك نحو: خلف زيدٍ، وفوق الأرض، وتحت السقف وهذه الإضافة بمعنى اللام.

والإضافة التي بمعنى من فهي نحو قولك: ثوب خز، وبابٌ ساجٍ، وكساء صوفٍ. فمعنى هذا: ثوبٌ من خزٍ، وبابٌ من ساجٍ. وينفصل هذا من الباب الأول أن المضاف قد يقع عليه اسم المضاف إليه ها هنا ولا يقع هناك اسم المضاف إليهم على المضاف ألا ترى أن الباب من الساج ساجٌ والحلقة من الفضة فضة وليس غلام زيدٍ بزيدٍ.

باب الإضافة التي ليست بمحضة، وهي على أربعة أضرب:

من ذلك اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو: هذا ضارب زيدٍ غداً والمعنى يضرب يدل على أنها ليست بمحضة وأنها في تقدير الانفصال أنك تصف به النكرة في نحو: هذا رجلٌ ضارب زيدٍ غداً، فلولا تقدير الانفصال فيه ما جرى وصفاً على النكرة ولما انتصب على الحال.

والثاني: الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه نحو: مررت برجلٍ حسن الوجه. والتقدير فيه الانفصال لأن الأصل: حسنٍ وجهه. وقد تقدم ذكر ذلك.

والثالث: إضافة أفعل إلى ما هو بعض له نحو قولهم: هو أفضل القوم، وأعلم الناس. فأفضل يضاف إلى جماعة هو أحدها، والجماعة تشترك في هذه الصفة إلا أن صفته زائدة على صفتهم. ومن فيها لابتداء الغاية لأن المجرور بها هو الموضع الذي ابتدأ منه فضله بالزيادة في قوله: أفضل منه، وأفعل هذا المضاف هو الذي إذا لم يضف ولم تدخله الألف واللام وصل بمن ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد تقول: هندٌ أفضل من دعدٍ، وزيدٌ أعلم من عمروٍ. فإن دخلت الألف واللام تعاقبتاهما ومن تقول: زيدٌ الأفضل، والزيدان

الأفضلان، وهم الأفاضل فثنيت وجمعت. وفي التنزيل: (إِلَّا الَّذِينَ هُم أَرَاذِلُنَا) [هود: ٢٧] والمؤنث: الفضلى، والفضليان، والفضل، والفضليات وفي التنزيل: (فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ العُلى) [طه: ٧٥].

ولا يجوز: زيد أفضل أخوته لأنك لما أضفت الإخوة إلى ضمير زيد أخرجته منهم بإضافتك إياهم إليه. ولما خرج منهم لم يجز إضافته إليهم لخروجه عن جملتهم. كما لا يجوز: زيدٌ أفضل الحمير، لأنه ليس منها. وأفعل هذا إنما يضاف إلى شيء هو بعضه.

والرابع: إضافة الاسم إلى الصفة وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع. فهذا كلام مخرج عن حده. والأصل فيه: الصلاة الأولى والمسجد الجامع. فمن أضاف فينبغي أن يكون أراد صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع.

وقال عز وجل: (قُل إِن كَانَت لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ) [البقرة: ٩٤] وقال عز وجل: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيرٌ) [يوسف: ١٠٩] والآخرة صفة للدار. والإضافة على تقدير: دار الساعة الآخرة. وكذلك: (وَما كُنْتَ بِجانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنا) [القصص: ٤٤] .

فهذا على جانب المكان الغربي لا يكون على غير ذلك) [1].

(1) . باختصار من: الإيضاح للعضدي: ٢٦٧.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى المعرفة والنكرة في اللغة وأن العَين وَالرَّاء وَالفَاء أَصلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَتَابُعِ الشَّيءِ مُتَّصِلاً بَعضُهُ بِبَعضٍ، وَالآخَرُ عَلَى السُّكُونِ وَالطُّمَأنِينَةِ. وَالأَصلُ الآخَرُ المَعرِفَةُ وَالعِرفَانُ. تَقُولُ: عَرَفَ فُلَانٌ فُلَاناً عِرفَاناً وَمَعرِفَةً. وَهَذَا أَمرٌ مَعرُوفٌ.

وأن النُّون وَالكَاف وَالرَّاء أَصلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ المَعرِفَةِ الَّتِي يَسكُنُ إِلَيهَا القَلبُ. وَنَكِرَ الشَّيءَ وَأَنكَرَهُ: لَمَ يَقبَلهُ قَلبُهُ وَلَمَ يَعتَرِف بِهِ لِسَانُهُ.

٢. وبينت معنى المعرفة والنكرة في الاصطلاح وأن المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرّف باللام، وبالنّداء، والمضاف إلى أحدها معنى.

وأن النّكرة: ما وضع لشيء لا بعينه. أو أن النكرة هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتفق أن يُوجد له جنسٌ.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالمعرفة والنكرة عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في مسوغات الابتداء بالنكرة

المبحث الثاني: قواعد في النكرة والحال

المبحث الثالث: قواعد في النكرة والعموم

المبحث الرابع: قواعد عامة في المعرفة والنكرة

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى ست وعشرين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع المعرفة والنكرة عند علماء اللغة عامةً، والمعرفة والنكرة عند أحد اللغويين.

٢. دراسة المعرفة والنكرة عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.

. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التَّفسِيرُ البَسِيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. دَرجُ الدرر في تَفسِيرِ الآيِ والسوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ . ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ – ١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر — بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر — تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية — الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢-١٩٩٢م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر

الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
	الفصل الأول: المعرفة والنكرة في اللغة العربية	٦
٢	المبحث الأول: معنى المعرفة والنكرة في اللغة	٦
٣	المبحث الثاني: معنى المعرفة والنكرة في الاصطلاح	١١
٤	الفصل الثاني: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين	١٣
٥	المبحث الأول: قواعد في مسوغات الابتداء بالنكرة	١٣
٦	١. قاعدة: (مِن مُسَوِّغَاتِ الابتداءِ فِي النَّكِرَةِ أن يَكُونَ المقامُ مقامَ تَفصيلٍ)	١٣
٧	٢. قاعدة: (مِن مُسَوِّغَاتِ الابتداءِ فِي النَّكِرَةِ أن يَكُونَ دعاءً)	١٤
٨	٣. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى اعتمدَت على نفيٍ ساغ الابتداءُ بها)	١٤
٩	٤. قاعدة: (يَصِحُّ الإخبارُ عَن المبتدأِ النَّكِرَةِ لأنَّه تَخَصَّصَ بالصِّفَةِ فقَاربَ المَعرِفةَ)	١٥
١٠	٥. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى كَانَ خبرُها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ تاماً وقُدِّمَ عليها جازَ الابتداءُ بها، ويكون تقديمُ الخبرِ حينئذٍ واجباً لِتصحيحِه الابتداء بِالنَّكِرَةِ)	١٨
١١	المبحث الثاني: قواعد في النكرة والحال	٢١

١٢	٦. قاعدة: (إن جئتَ بالنَّكِرةِ بعد المعرفةِ نَصَبتَه عَلَى الحالِ)	٢١
١٣	٧. قاعدة: (إذَا وُصِفَت النَّكِرَةُ سَاغَ إتيانُ الحَالِ مِنهَا)	٢٢
١٤	٨. قاعدة: (قد تَأتِي الحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ لاعتمادِهَا عَلى النَّفي)	٣٢
١٥	٩. قاعدة: (مِن مُسَوِّغاتِ مَجيءِ الحالِ مِن النَّكِرَةِ: وقوعُ الحالِ جملة مُقترنة بِالواوِ)	٣٤
١٦	١٠. قاعدة: (النَّكِرَةُ مَتَى أُضيفَت سَاغَ مَجِيءُ الحَالِ مِنهَا)	٣٦
١٧	المبحث الثالث: قواعد في النكرة والعموم	٣٧
١٨	١١. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِياقِ الدُّعَاءِ يُرَادُ بها العُمُومُ)	٣٧
١٩	١٢. قاعدة: (النَّكِرَةُ إذَا تَعَلَّقَ بها فعلُ الأمرِ أفادَت العُمُومَ)	٣٩
٢٠	١٣. قاعدة: (النَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفيِ تُفِيدُ العُمُومَ)	٤٠
٢١	١٤. قاعدة: (أل المعرفة تأتي لِلعهدِ وتأتي لِلجنسِ مراداً به الماهيَّة ولِلجنسِ مراداً به جميع أفراده التي لا قرارَ لَهُ في غيرِها، فإذا أرادوا منها الاستغراقَ نَظَروا فإن وَجَدُوا قرينةَ الاستغراقِ ظاهرةً مِن لفظٍ أو سياقٍ اقتنعوا بصيغةِ المفردِ؛ لأنَّه الأصلُ الأخفُّ، وإن رأوا قرينةَ الاستغراقِ خفيةً أو مفقودةً عدلوا إلى صيغةِ الجمعِ لِدلالةِ الصِّيغةِ على عدةِ أفرادٍ لا على فردٍ واحدٍ. ولما كان تعريف العهد لا يتوجه إلى عدد من الأفراد غالبا تعين أن تعريفها للاستغراق)	٤٥

٢٢	١٥. قاعدة: (إضافةُ أفعل التَّفضيلِ إلى النَّكِرةِ تكونُ لِلجنسِ فتُفِيدُ الاستغراقَ)	٤٦
٢٣	١٦. قاعدة: ((لَا) إذَا دَخَلَت على النَّكِرةِ دَلَّت على نَفي الجِنسِ، وإذا بُنِيَ الاسمُ بعدها على الفتح كان نفيُ الجنسِ نصّاً، وإذا لم يُبنَ الاسمُ عَلَى الفتحِ كانَ نفيُ الجنسِ ظاهراً مع احتمالِ أن يُرادَ نفي واحدٍ مِن ذلك الجنسِ إذا كان المقامُ صالحاً لهذا الاحتمال)	٤٧
٢٤	المبحث الرابع: قواعد عامة في المعرفة والنكرة	٤٧
٢٥	١٧. قاعدة: (الجُمَلُ نَكِرَاتٌ)	٤٧
٢٦	١٨. قاعدة: (الجُمَلُ بَعدَ النَّكِرَاتِ صِفَاتٌ، وبعدَ المَعارِفِ أحوالٌ)	٥٠
٢٧	١٩. قاعدة: (إذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلتَ المَعرفةَ مُبتدأً والنَّكِرَةَ خبراً)	٥٢
٢٨	٢٠. قاعدة: (قَد تَأتِي (مَا) كافَّةً بَعدَ (رُبَّ) لِيَحسنَ بَعدَها وُقُوعُ المعرفةِ والفِعلِ)	٥٣
٢٩	٢١. قاعدة: (المعرفةُ إذَا أُعِيدَت معرفةً كانت الثَّانيةُ عينَ الأُولى، والنَّكِرَةُ إذا أُعِيدَت نَكِرةً كانت الثَّانيةُ غيرَ الأُولى)	٥٤
٣٠	٢٢. قاعدة: (موضعُ دخولِ ضميرِ الفصلِ إذا كانَ الخبرُ معرفةً أو ما أشبهَ المعرفة)	٥٧
٣١	٢٣. قاعدة: ((كَافَّة) فِي لُزُومِ النَّكِرَةِ نَظِير (أجمعين) فِي لُزُومِ المَعرفةِ)	٦٢
٣٢	٢٤. قاعدة: (الأصلُ فِي (غَير) أنَّه نَكِرَةٌ وَإِن أُضيفَ إِلَى	٦٣

	مَعرفَةٍ لِأَنَّه لَا يَدُلُّ على شَيءٍ معيَّنٍ)	
٣٣	٢٥. قاعدة: (لفظُ (مِثل) لا تُعَرِّفُهُ الإضافةُ إلى مَعرِفَةٍ)	٦٤
٣٤	٢٦. قاعدة: (اسمُ الفاعلِ إذا كانَ بِمَعنَى الحالِ والاستقبالِ كانَ الانفصالُ مقدراً فِيهِ فيبقَى نَكِرَة)	٦٥
٣٥	**الخاتمة**	٧٤
٣٦	المصادر والمراجع	٧٦
٣٧	فهرس المحتويات	٨٤